أزمة التشغيل وبطالة حاملي الشهادات في اليمن
" دراسة سوسيولوجية"

د. حمود محمد شرف الدين
أستاذ علم اجتماع التربية المشارك
كلية الآداب جامعة تعز

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى وصف وتشخيص مشكلة بطالة حاملي الشهادات. وذلك بالتركيز على عدة محاور. منها: تاريخية ظاهرة البطالة في صفوف حاملي الشهادات كظاهرة اجتماعية جديدة ومفاجئة في حياة المجتمع اليمني.

والبحث في مسألة المواءمة أو التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل. وذلك بمحاولة إبراز طبيعة العلاقة بين مخرجات نظام التعليم العالي في شكله الجامعي، وحجم الملتحقين بسوق العمل. وقد خلصت إلى عدة نتائج لعل من أهمها: أن انتشار بطالة حاملي الشهادات، يمكن تأطيره في سياق عام، يرتبط بالسياسة التعليمية المتوخاة المرتبطة بتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع اليمني، الذي يضفي على البطالة طابعاً خاصا، من حيث إنها تصيب أساساً فئة الشباب، وخصوصاً متخرجي التعليم الجامعي، إذ يبدو أنها تتركز في أوساط أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الأضعف، والأقل حظا في المجتمع، الذين يعيشون في أوضاع تتسم بغياب شبه كلي لمستوى الرفاهية، وغياب شبكات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تعويضات البطالة المعمول بها في كثير من المجتمعات.

وهذا يعني أن إشكالية البطالة في المجتمع اليمني تتسم بطبيعة هيكلية. بمعنى أنها بطالة نشأت بالدرجة الأولى نتيجة لضعف قدرة الاقتصاد اليمني على خلق فرص عمل كافية للباحثين عن فرص عمل سنوياً من ناحية، ومن ناحية أخرى وجدت لاحقا نتيجة لعدم التوافق أو التلاؤم بين نظام التعليم وسوق العمل من جهة، وبين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يمتلكها الباحثون عن فرص عمل من جهة أخرى. وخاصة من المتخرجين أو حملة الشهادات العلمية المختلفة. وزاد الأمور تعقيدا حالة الإقصاء والتهميش عن فرص العمل التي تمت في الآونة الأخيرة بقصد أو بغير قصد من قبل الجهات ذات العلاقة بتوظيف المتخرجين لبعض طالبي فرص العمل من الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة. في مقابل توظيف من ليس لهم حاجة مادية متأكدة في الوظيفية من أفراد الفئات والشرائح الاجتماعية المحظوظة وأبناء المسئولين وأصحاب الوجاهة وغيرهم.

- مقدمة:

بطالة حاملي الشهادات العليا من أهم العوامل المهيئة لتشكل وقيام حركات اجتماعية في المجتمع، كما تعتبر من أهم أسباب المشكلات الاجتماعية، إذ تمثل تهديدا لعملية الاستقرار الاجتماعي والسياسي والترابط الاجتماعي، وهناك من يرى أنه لا يوجد ما هو أخطر على تماسك المجتمع من وجود أعداد غفيرة من العاطلين عن العمل، وخاصة إذا كانوا من حملة المؤهلات العلمية وأصحاب الشهادات. وهذه هي إحدى سمات إشكالية البطالة في الوقت الحاضر. (عليوة وعزب,2007، 78).

فالكل يدرك أن فئة الشباب تشكل إحدى الفئات الاجتماعية، والطاقات البشرية الهائلة التي لو توفرت لها الظروف المجتمعية للعبت أدوارا ذات شأن في التنمية بمفهومها الشامل. لكن ما يلاحظ حاليا أن الكثير من أفراد هذه الفئة حاصلون على شهادات عليا، ويعانون من صعوبات ومشكلات حادة في حياتهم، وأغلبهم غير قادرين على الاندماج الاجتماعي في المجتمع، جراء عدم حصولهم على فرص عمل بعد التخرج، وبالتالي وقوعهم في فخ البطالة التي أصبحت - كما يقول أحد الباحثين - قدر كثير من أفراد هذه الفئة المحتوم ومآلهم المرسوم. (احرشاو والزاهر، 2001، 29) وخاصة بعد أن تجاوزت معدلات بطالة حاملي الشهادات ما يعرف بالحدود الآمنة (2-3%) (عليوة وعزب,2007، 78). الأمر الذي ينذر بآثار اجتماعية وسياسية خطيرة في حياة المجتمعات التي تنتشر بها ظاهرة بطالة حاملي الشهادات، وترتفع نسبتها باستمرار، كالانتفاضات الشعبية أو الشبابية، وانتشار ظواهر كالإرهاب وما يتبع ذلك من آثار وفتن. وانتشار الجرائم بمختلف أنواعها، إلى غير ذلك من المشكلات الاجتماعية التي سنشير إليها لاحقا.

ولعله من البديهي القول: إن البحث عن فرصة عمل بعد التخرج من الجامعة عملية طبيعية، من أجل تحقيق مكانة اجتماعية واندماج سوسيو – مهني. فالعمل يحقق إنسانية الإنسان، ويمثل موردا ماديا أساسيا للفرد، كما يشكل له قيمة اجتماعية، يحقق عبرها عناصر تكيفه واستقراره واندماجه. فبفضل العمل يتحول الفرد إلى عنصر ايجابي فاعل في المجتمع، حيث تستكمل هويته، وتبرز شخصيته، وتتحقق ميولاته ومطامحه، وتشبع حاجاته ورغباته وينتقل من فرد تواكلي توكلي – إن جاز التعبير – خاضع ولا مبالٍ، إلى فرد مسئول ومبادر داخل شتى المؤسسات المجتمعية بدءً بأسرته وانتهاء بالمؤسسات المجتمعية عامة. (احرشاو و الزاهر، 2001، 32)

ومن نافلة القول أيضا: إن حصول المتخرج من التعليم الجامعي على فرصة عمل في ظل تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص – بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى – من شأنه أن يجعل الكثير من أفراد فئة الشباب في حالة اندماج اجتماعي. وبالتالي يسهل عليهم اكتساب ما يسمى بالطابع الاجتماعي. لذا فإن فشل الفرد في عملية الاندماج الاجتماعي في المجتمع، يجعله في حالة من عدم التلاؤم والتوافق مع المعايير والقيم السائدة في المجتمع، وقد يصبح الفرد في حالة إقصاء وتهميش (المالكي، 4,2001)، نتيجة الوقوع في حالة بطالة قد يطول أمدها إلى سنوات غير محدودة. فكما نعلم لم تعد مشكلة البطالة تواجه القوى العاملة غير المتخصصة أو غير المؤهلة تأهيلا جامعيا عاليا فقط، بل أصبح حاملو الشهادات العليا بمختلف تخصصاتهم، ومستويات تأهيلهم العلمي أيضا، يواجهون هذه المشكلة. كما أن بطالة هؤلاء لم تعد معزولة عن البطالة بصفة عامة التي يتردد صداها في الصحف والندوات أو المؤتمرات، بل بدأت تطرح كمشكلة اجتماعية كبرى تستوجب الاهتمام والدراسة والتحليل من وجهات نظر التخصصات المختلفة. وكذا التدخل من قبل عديد من الأطراف ذات العلاقة. (بن سالم، 1992، 70).

إشكالية الدراسة:

لعله من المعروف أن ظاهرة البطالة أصبحت من أعقد الإشكاليات التي تواجه المجتمعات المختلفة في زمننا المعاصر، لما لها من انعكاسات سلبية على المجتمع واستقراره الاجتماعي والسياسي. حيث تعطل القدرات البشرية، وتبدد فرص النمو والرفاه الاقتصادي. كما أنها تعد من أهم أسباب التطرف والغلو السياسي والديني، وانتشار الجرائم بمختلف أشكالها في زمننا المعاصر. ليس هذا فحسب، بل تشكل في نفس الوقت مصدرا لظواهر أخرى معقدة، منها الفقر والانحرافات الاجتماعية بمختلف أنواعها. وبهذا يمكن اعتبار البطالة إشكالية اقتصادية، ونفسية، وأمنية، وسياسية، واجتماعية بصفة عامة. وخاصة إذا تعلق الأمر ببطالة حاملي الشهادات العليا التي قد تفرز عوامل مهيأة لظواهر أخرى وانحرافات اجتماعية – إن جاز القول – وذلك من منطلق كون بطالة حاملي الشهادات أمراً إجبارياً وليس اختيارياً، وبالتالي فإن المتخرج العاطل عن العمل جبرا، قد يتحول إلى مرحلة يُعد فعله الاجتماعي، وما يقوم به تجاه المجتمع بكل مكوناته انتقاماً من المجتمع الذي يعيش في إطاره، بسبب حالة اليأس من الحصول على فرصة عمل. وبالتالي يمكن القول إن دخل الفرد من عمله يمثل صمام أمان واستقرار له ولمجتمعه، في حين أن البطالة والحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد والتهميش الاجتماعي، علاوة على سائر العلل الاجتماعية الأخرى.

وفي حالة المجتمع اليمني تعد إشكالية بطالة حاملي الشهادات ظاهرة جديدة نسبياً. واجهت نظام التعليم والجهات المسئولة عن التوظيف وأثرت فيهما. فقد كان المجتمع اليمني غداة قيام الثورة والاستقلال، في أشد الحاجة إلى مختلف القوى العاملة، وبخاصة المؤهلة علميا. ولكن سرعان ما تبين – وخاصة بعد تحقيق الوحدة اليمنية ودمج نظامين سياسيين واقتصاديين متناقضين على كل المستويات– أن حاجات المجتمع إلى المختصين من ذوي التأهيل العالي، كانت – رغم إلحاحها والحاجة إليها – سهلة الإشباع. وذلك بفضل ما تخرجه الجامعات اليمنية الرسمية والخاصة سنويا في كل التخصصات، إضافة إلى المتخرجين من المبتعثين للدراسة في الخارج، الذين يحملون شهادات ومؤهلات عالية، زادت منحنى طلبات الحصول على فرص عمل ارتفاعا، مع قلة وانحسار في الدرجات الوظيفية المعتمدة سنويا. في الوقت الذي لا نجد فيه تفعيلا لنظام الإحالة للتقاعد في بعض مؤسسات الدولة، ناهيك عن كون كثير من موظفي الدولة يجمعون بين وظائف متعددة في إطار ما أصبح يعرف بـ "الازدواج الوظيفي" الذي لم تتمكن السياسة العامة للتوظيف من معالجة الإشكاليات التي يثيرها هذا الجمع بين أكثر من وظيفة إلى حد كتابة هذه الأسطر. كل ذلك أدى إلى اختلالات عدة بين ما تخرجه الجامعات، وما يستطيع قطاع التوظيف أو التشغيل إدماجه واستيعابه من هؤلاء المتخرجين. علما أن هذه الاختلالات في تزايد مستمر لدرجة يمكن وصفها بـ"الأزمة" في التوظيف أو الإدماج الوظيفي وبالتالي الاندماج الاجتماعي، باعتبار أن

التعليم الجامعي لا يعني – من وجهة نظر بعض الباحثين – التأهيل لعمل أو وظيفة ما فحسب، بل لغرض الاندماج المهني الذي يُعد من أهم مظاهر الإدماج، وبالتالي الاندماج الاجتماعي في المجتمع. (بن سالم، 1992، 71).

وتزداد خطورة مشكلة البطالة في المجتمع اليمني الذي مازال يطمح إلى القيام بتنمية شاملة ومستدامة، حيث لا توجد مؤسسات تحمي الفرد الباحث عن العمل أو تقوم بتعويضه عن حرمانه من عدم حصوله على فرصة عمل مما يجعله عرضة للعديد من المؤثرات والمشكلات الاجتماعية.

ومهما يكن من أمر فإن هذه الظاهرة أصبحت دون أدنى شك تشكل مصدر قلق لكل المهتمين نظرا لما تفرزه من انعكاسات وآثار اجتماعية قد تدفع الفرد إلى الانحراف وممارسة العنف والجريمة والتطرف والإرهاب، خاصة إذا ربطنا تطورها بالتركيبة العمرية للأفراد الذين يعيشون في حالة بطالة.

ومن هنا تأتي إشكالية الدراسة التي تتمثل في التساؤلات التالية:

– كيف ظهرت إشكالية بطالة حاملي الشهادات الجامعية في ظل السياسة التعليمية المتوخاة في المجتمع اليمني؟

– هل يمكن الحديث عن مواءمة بين نظام التعليم الجامعي وسوق العمل في المجتمع اليمني؟

– هل المؤسسات التعليمية قادرة على القراءة الصحيحة لمتطلبات سوق العمل بالشكل الذي يمكنها من الإسهام في وضع البرامج التنموية المناسبة للمتخرجين؟ وبخاصة في ظل تزايد الإقبال على بعض التخصصات التي تتوفر بها أعداد كبيرة من المتخرجين، مقابل انخفاض نسب القبول في اختصاصات أخرى تتزايد الحاجة إليها في سوق العمل؟ وغيرها من التساؤلات الإشكالية التي لا يتسع المقام لتعدادها.

منهجية الدراسة وصعوباتها:

لعله من المعروف أن أغلب الدراسات الحديثة التي تتناول بطالة حاملي الشهادات تلجأ إلى منهجية كيفية تعتمد على تقنية السيرة الذاتية، أو ما يعرف بالمقاربة البيوغرافية، باعتبارها المنهجية الأفضل، من وجهة نظر بعض الباحثين في إعطاء الدارسين وأصحاب القرار في المجتمع – على حد سواء – صورة أكثر دقة ووضوحا، عن موضوع يمتاز بكونه موضوعا إنسانيا ومتعدد الأبعاد والمفاعيل والانعكاسات. وهذا النوع من المنهجية في دراسة بطالة حاملي الشهادات قد كان محورا لمناقشات عديدة على صفحات المجلة الفرنسية لعلم الاجتماع. هذا النقاش أفضى إلى جعل بعض مراكز الأبحاث تتبنى مقاربات كيفية –رغم الميل الرسمي للاعتماد على التكميم في دراسة مثل هذه الظواهر–.(المالكي، 2001، 26).

ومهما كان الأمر، فسنعتمد في دراستنا هذه، على مقاربة سوسيولوجية وصفية تحليلية، تقدم بعض الملاحظات أو العناصر الأولية، حول مشكلة بطالة حاملي الشهادات، تقتصر على البيانات الإحصائية المتوفرة. وتركز على المفهوم في كليته وليس فقط على عنصر من عناصر الظاهرة بمعزل عن العناصر الأخرى. وسنعتمد في ذلك على استعراض المهم من الزاد النظري والمفاهيمي في علم الاجتماع المتعلق بظاهرة بطالة حاملي الشهادات. وكذا الإحصائيات المختلفة المتعلقة بالتعليم ومتخرجيه، وعدد طالبي التوظيف، ومن حظي منهم بفرصة عمل، وغيرها من المؤشرات التي ستتضح لاحقا.

وغالبا ما تعترض الباحث الذي يتصدى لمثل هذه الموضوعات صعوبات جمة، لعل من أهمها الافتقار إلى المعلومات والإحصائيات الدقيقة والمنظمة بشكل يفي بحاجيات النقص والكشف العلمي الرصين. ويعترف الخطاب الرسمي بمثل هذه الصعوبات والنقص الكبير في المعلومات المختلفة، وعدم تمكين الباحثين منها.(المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2009، 68). ناهيك عن تناقض المعلومات أو الإحصائيات بين جهة وأخرى. فقد لاحظنا أن إحصائيات الالتحاق بالتعليم الجامعي وكذا عدد المتخرجين منه متناقضة لدى الجهات ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال لا الحصر لاحظنا أن المعلومات الواردة في كتب الإحصاء السنوي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، تختلف عن تلك الواردة في أدبيات وكتب مؤشرات التعليم التي يصدرها سنويا المجلس الأعلى لتخطيط التعليم وغيره من الجهات.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة إلى وصف وتشخيص مشكلة بطالة حاملي الشهادات. وذلك بالتركيز على عدة محاور. منها: تاريخية ظاهرة البطالة في صفوف حاملي الشهادات كظاهرة اجتماعية جديدة ومفاجئة في حياة المجتمع اليمني. والبحث في مسألة المواءمة أو

التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل. وذلك بمحاولة إبراز طبيعة العلاقة بين مخرجات نظام التعليم العالي في شكله الجامعي، وحجم الملتحقين بسوق العمل.

وفي هذا الإطار، يكتسب موضوع الدراسة أهميته من كونه يهتم بتنمية الموارد البشرية في مجال التعليم الجامعي، ومن طبيعة الترابط والشراكة بين مخرجات التعليم الجامعي ومعطيات سوق العمل. كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في كون مؤسسات التعليم الجامعي قد أصبحت – في المجتمعات الحديثة والمعاصرة – من أهم المؤسسات الاجتماعية، نظرا لما أنيط بها من مهام تربوية وعلمية وسياسية واقتصادية متعددة... يتمثل بعضها في تكوين وتأهيل رأس المال البشري علميا ومهنيا وفكريا وسياسيا، رافدة بذلك مختلف القطاعات الإنتاجية والمجالات المتعددة في المجتمع بما تحتاجه من قوى بشرية مؤهلة للإسهام في مشاريع التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل.

كما تتمثل أهمية الدراسة في كونها تبحث في ظاهرة جديدة تتفاقم وتتزايد بصفة لافتة للانتباه، لدرجة يمكن القول معها إن حاملي الشهادات أصبحوا الأكثر عرضة للبطالة، ولعدم القدرة على الاندماج في سوق العمل، وبالتالي في المجتمع. وهذه الوضعية تطرح عدة تساؤلات حول ما أصبح يعرف بـ "أزمة الجامعة"– رغم ما يمكن أن يُطرح من تحفظات على استعمال مفهوم الأزمة. التي لا يمكن فهمها، بالعمق الكافي، إلا في إطار ربطها، من جهة، بأزمة بنيوية يعيشها النظام التعليمي حاليا. وربطها من جهة ثانية، بشروط نظام مجتمعي مخترق بالعديد من عناصر ومظاهر التأزم والتفكك، على أصعدة ومستويات مختلفة ومتعددة، مما أدى في جل مجتمعات العالم المتخلف، إلى فشل الكثير من محاولات أو برامج التنمية والتحديث. فهي أزمة بنيوية شمولية متعددة الأبعاد والدلالات. إنها– استنادا على منظور سوسيوبنائي وتاريخي– أزمة منطلق وأزمة مسار أو سيرورة، وأزمة مآل كما يرى بعض الباحثين. وبالتالي أصبحت تطرح عدة تساؤلات حول مستقبل التعليم الجامعي في المجتمع، الذي يعلق عليه الكثير في إيجاد حلول لمثل هذه المعضلات، التي إذا تواصلت بنفس الوتيرة المتصاعدة سيفقد هذا التعليم مصداقيته، وقدرته على لعب الأدوار المعول عليه القيام بها. إذ من غير المعقول أن يتحول التعليم الجامعي إلى منتج للعاطلين، أو غير القادرين على الاندماج في المجتمع عن طريق الحصول على فرصة عمل. وهذه الإشكالية لا تهم التعليم الجامعي في اليمن، بل هي إشكالية مثارة في اغلب المجتمعات العربية. (محسن، 1999)

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة:

تبدو مفيدة الإشارة إلى أن الأبحاث التي تهتم بمقاربة ظاهرة بطالة حاملي الشهادات العليا من وجهة نظر سوسيولوجية، هي محدودة للغاية. وخاصة إذا تعلق الأمر بالمجتمع اليمني، إذ يمكن القول إن مثل هذه الدراسات لا تزال في إطار يركز على مقاربة الظاهرة بالتركيز على جوانبها الكمية فقط، دون الاهتمام بأبعادها المختلفة، وما يرتبط بها من مفاهيم. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن يتعلق بالمفاهيم والقضايا التي يتم التركيز عليها عند تناول إشكالية بطالة حاملي الشهادات من وجهة نظر سوسيولوجية.

وهنا يمكن القول إن الدراسات السوسيولوجية الحديثة التي تتناول إشكالية البطالة تركز على عدة مفاهيم، لعل من أهمها مفهوم إدماج (Insertion) المتخرج في المجتمع باعتباره أحد الفاعلين الاجتماعيين. ويقصد بالإدماج عملية إلحاق الفرد بمجموعة ما. وهذا يحيل إلى عملية أشمل هي الإدماج الاجتماعي. بمعنى أن حصول الفرد أو المتخرج على فرصة عمل بعد التخرج تجعله في حالة إدماج ضمن فئة الأفراد المشتغلين والناشطين اقتصاديا، حيث يصبح له دخل فردي شهري ثابت يمكنه من تحقيق الحد الأدنى الضروري للعيش دون تبعية مادية لأي أحد أو لأية جهة. (المالكي، 2001، 5) .

لذلك، فإن حصول المتخرج على فرصة عمل والوصول إلى وضع اجتماعي واقتصادي معين، من شأنه أن يجعله في حالة إدماج اجتماعي. وفي المقابل فإن عدم إدماجه قد يؤدي به إلى حالة من الإقصاء (Exclusion)، الذي يشير أو يعبر عن مظاهر التمييز (Discrimination)، والحرمان (Privation)، وعدم التمكين (Disempowerment). فالتمييز بين المتخرجين، يمكن أن يعوق عملية الحراك الاجتماعي، ويعرقل الحصول على مختلف الخدمات الاجتماعية، ويحول دون مشاركة بعض أفراد المجتمع، بما في ذلك الدخول إلى سوق العمل. وعلى مستوى الحرمان، فالأمر يمس الحق في الحصول على مختلف الخدمات الاجتماعية، حيث أن استبعاد الفرد في هذه الحالة يجعله في حالة حرمان من تلك الخدمات بما في ذلك الحرمان من حق الانتماء الاجتماعي. أما عدم

التمكين من فرصة عمل، فقد يؤدي إلى فقدان التماسك الاجتماعي في المجتمع. فالإقصاء الاجتماعي يعتبر حالة تفكك تصيب الروابط الاجتماعية. وبالتالي نقصد بالإقصاء عملية استبعاد جزئي أو كامل لأفراد أو مجموعات عن المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه. وهكذا يكون الإقصاء الاجتماعي نقيضًا للإدماج الاجتماعي. ويضع الفرد في وضع إجحاف مقارنة بغيره من الأفراد. وهذا قد يؤدي إلى المساس بحقوق الفرد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويضعف قدرته على الحصول على السلع والخدمات، ويعوق مشاركته كعنصر فاعل في المجتمع. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن عدم إدماج الفرد قد يؤدي به إلى حالة من التهميش (Marginalization). التي تعنى حرفياً وضع الأشخاص أو الجماعات على هامش الأحداث والأفعال في المجتمع.(الاسكوا، 2009، 3). ومن الطبيعي أن تكون السلطة في المجتمع وسياساتها وخياراتها المختلفة في شتى مجالات الحياة الاجتماعية – بما في ذلك مجال التوظيف–، هي المسئولة الأولى عن التمييز بين المتخرجين في التوظيف، وجعلهم في حالة إقصاء أو تهميش اجتماعي أو عدم تمكين. فالإدماج الاجتماعي إذن عملية تهدف إلى إشراك العناصر المستبعدة في المجتمع في عملية تمكين ذاتي تؤدي بهم إلى المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وإلى تحسين نوعية حياتهم.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الإدماج الاجتماعي، يُعد من المفاهيم المستعملة حديثاً في الدراسات السوسيولوجية. إذ لا نجد له معنىً محدداً في القواميس الاجتماعية حسب بعض الباحثين.(المالكي، 5,2001). ولعل حداثة استعمال هذا المفهوم ترجع إلى حداثة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي استدعت استعماله في الدراسات السوسيولوجية. عكس مفهوم الاندماج الاجتماعي (Integration)، الذي نجده يحتل حيزا كبيرا في مثل هذه الدراسات. رغم ذلك هناك من يعتبر مفهوم الإدماج يشكل "براديقما" (Paradigm) نظريا ومنهجيا يسمح بإعادة التفكير في العلاقة بين الفرد والمجتمع، وبخاصة في البلدان الفرانكفونية. فالإدماج ينظر إليه على اعتبار أنه نقيض التمييز والإقصاء والتهميش وعدم التمكين من سوق العمل. (Jellab,2001,22). وذلك بفضل ما يحفل به هذا المفهوم من ثراء. فهو يعني الإدماج المهني، الذي يدرس أساسا في علاقته بوصول الفرد إلى سوق العمل. ويستخدم **الإدماج** كآلية لإعادة الإنتاج، الذي يدرس في حالة فقدان العامل عمله، وأصبح من الضروري إعادة تأهيله، بغية إدماجه من جديد في سوق العمل. كما يعتبر **الإدمـاج** نشاطاً شخصياً ونفسياً. وهذه المقاربة تجعل مسألة الإدماج من مسؤولية الفاعل الاجتماعي أو الفرد. وبالتالي تبعد دور ومسؤولية المحيط الاجتماعي ومتغيراته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. واعتبر **الإدمـاج** مسارا أو دورةً مهنيةً. وهنا يتعلق الأمر بدراسة فئة الشباب أو المتخرجين الذين هم في بداية حياتهم المهنية، إذ يبلغ الفرد مستوى تعليميا معينا. ثم يعاد تكوينه للدخول إلى سوق العمل وهكذا. وبالتالي فالإدماج هنا يعني كل هذا المسار التعليمي والبحثي والمهني.(**المالكي,2001، 24**).

ومن المعاني التي نجدها للمفهوم، **الإدمـاج** كبعد شمولي. وهذا المعنى أملته ظواهر الإقصاء والتهميش في السنوات الأخيرة، إذ نجد أفرادا يعانون من صعوبات العيش، ومشاكل مالية وسكنية وعائلية وصحية، وربما إعاقات إلى غير ذلك. الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تبني مقاربة أكثر شمولية لقضايا الإدماج. والغاية الأساسية هنا هي جعل الفرد يصل في النهاية إلى فرصة عمل، أو مهنة، أو مصدر دخل، أو وضعية تضمن له الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي. (المالكي,2001، 25)

وأهم ما تجدر الإشارة إليه هنا أن الإدماج ينتهي بالفرد إلى الاندماج الاجتماعي (Social Integration) الذي يقصد به الانسجام والتلاؤم بين مختلف عناصر المجتمع. وأن الإدماج يعد خطوة أولى في سبيل الاندماج في المجتمع.

ومهما تعددت معاني الإدماج، فإنها تحيل في الأخير إلى مسألة أساسية، هي وجود فئات أو مجموعات من أفراد المجتمع أو من المتخرجين تعيش حالة إقصاء اجتماعي من سوق العمل، أو تعيش حالة إقصاء اجتماعي أو تهميش نتيجة الوضعية الاجتماعية التي تمر بها، أو تعاني منها إما بشكل دائم، أو مؤقت، أو طارئ. وأخيرا نشير إلى أن مفهوم الإدماج يرتبط بظاهرتين اجتماعيتين أساسيتين هما: الهشاشة، والفقر، كما يذهب المالكي. (المالكي,2001، 25).

وخلاصة القول نشير إلى أن الإدماج ينتهي بالفرد إلى الاندماج الذي يعني في هذه الحالة تعزيز الانسجام والتلاؤم بين مختلف عناصر المجتمع، وأن الإدماج يُعد خطوة أولى في سبيل الاندماج في المجتمع. (المالكي، 2001 ,27). وذلك عن طريق حصول الفرد أو المتخرج الحامل لشهادة من الحصول على فرصة عمل مناسبة حتى يمكن إدماجه، وبالتالي اندماجه في المجتمع. غير أن هذه العملية تسبقها عمليات أخرى تتعلق بنظام التعليم والسياسة التعليمية بصفة عامة، المتمثلة في سياسة التوجيه الجامعي، ومدى

ارتباطها بسوق العمل وبرامج المجتمع التنموية، وغيرها مما سنتعرض له في الصفحات التالية من هذه الدراسة. فكل ما سبق يؤثر على المتخرج، وعلى مسألة إدماجه في سوق العمل وبالتالي اندماجه في المجتمع. وبخاصة في ظل ما ينتقد فيه التعليم الجامعي من انحسار متزايد لدوره في رفد التنمية الاجتماعية عبر إقامة علاقات تبادلية وتكاملية مع محيطه الاقتصادي، ومع مختلف المؤسسات والقطاعات الإنتاجية والاجتماعية بشكل عام.

سياسة التوجيه الجامعي وسوق العمل:

يُعد التعليم حقا عاما للأفراد الراغبين فيه. والتعليم أصبح ضرورة حضارية تستوجب الاهتمام اللامشروط عن طريق دعم نظام التعليم، وتطويره، وإدخال الإصلاحات الدائمة عليه، بحيث يتكيف ومتطلبات التطور التكنولوجي المتسارع بكيفية فعالة، لكي يتمكن من خدمة برامج التنمية بكيفية ملائمة. فالسياسة التعليمية في جوهرها ليست مجرد عملية استهلاكية، أو خدمة اجتماعية كما يقال. وإنما هي عبارة عن استثمار وصناعة كما يذهب إلى ذلك Khôi L`êthành في دراسته المعنونة بـ" صناعة التعليم L`industrie de L`inseignement" الذي يرى أن التعليم يساهم في صناعة المجتمع وبنائه إذا استطاع المجتمع إدراك طرق استثمار التعليم، واستخدامه في مشاريعه.(نقلا عن فراعي,2001، 97)

ومن هنا تُعد سياسات التوجيه الجامعي بصفة خاصة، والسياسة التعليمية بصفة عامة، من العوامل التي قد تساعد على ظهور بطالة حاملي الشهادات، وخاصة إذا كان هناك اختلال ناتج عن عدم تناغم هذه السياسات مع متطلبات سوق العمل. ففي المجتمعات المتقدمة يوجد نوع من التكامل بين ما تخطط له السياسة التعليمية من مخرجات، وما تتطلبه احتياجات برامج التنمية من القوى البشرية. ويتبع ذلك انتهاج سياسات تخطيط ممنهجة لقطاعات التعليم. وبالتالي فإن سوء سياسة التخطيط والتوجيه في مجال التعليم، قد تؤدي إلى عدم تأهيل المتخرجين للدخول إلى سوق العمل، ويصبح الكثير من حملة الشهادات غير قادرين على الحصول على فرصة عمل. والثابت أن عدم التنسيق بين السياسات التعليمية وسوق العمل، يجعلنا نحصل على مخرجات لا تتناسب ومتطلبات سوق العمل.وهذا يساهم إلى حدٍ كبير في انتشار ظاهرة البطالة في صفوف حاملي الشهادات.

ومن هنا، تعد العلاقة بين السياسات التعليمية، ومتطلبات سوق العمل من المؤشرات المهمة في قياس إمكانية نجاح الجهات المسئولة في تحقيق أهداف التنمية وخططها المستقبلية باتجاه التقدم والنمو المطّرد. وبالتالي فكلما اتسعت الهوة بين ما يحتاج إليه سوق العمل من كفاءات ومؤهلات علمية وتطبيقية، وبين ما توفره السياسة التعليمية من مخرجات لمقابلة تلك الاحتياجات بالكم والنوع، تعقدت طبيعة الشراكة التي يفترض أن تكون متجانسة ومتوافقة في إطار خطط التنمية المتوخاة في هذا المجتمع أو ذاك.

وفي هذا الإطار، تم التنبه لمثل هذه الإشكاليات التي أصبحت مجالاً للعديد من الندوات في المجتمع اليمني، وأصبحت تُطرح الكثير من التساؤلات حول مسألة العلاقة بين سياسة التوجيه في التعليم الجامعي وسوق العمل. من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ما طُرح خلال المؤتمر الثاني للتعليم العالي من تساؤلات. منها: هل التوسع الكبير الذي يشهده القبول في التعليم الجامعي سنويا، وما يرافقه من تزايد في أعداد المتخرجين يتوافق مع تلبية احتياجات سوق العمل؟ وهل تتفاعل الجامعات مع المؤسسات والجهات والقيادات المؤثرة في سوق العمل بالشكل المطلوب لتقريب وجهات النظر والتخطيط معاً باتجاه تحقيق المواءمة بين ما يريده كل طرف من الطرف الآخر؟ (جامعة الاحقاف، 2007، 2).

ولمناقشة هذه التساؤلات، يمكن القول إن المجتمع اليمني حديث عهد بنظام التعليم الحديث، وخاصة التعليم العالي بمختلف مستوياته. فهذا النوع من التعليم تعود نشأته إلى حقبة السبعينيات من القرن العشرين. وكان التعليم العالي، وبالتحديد في مستواه الجامعي– الى فترة قريبة – مصدرا للعمالة والكفاءات المتخصصة في كل نواحي الحياة المهنية. وبالتالي فقد كان متخرجوه من أكثر الفئات حظا في المجتمع، في الحصول على فرص عمل بعد التخرج دون عناء، سواء في القطاع الحكومي، أو القطاع الخاص. ولم يكن هناك مجال للحديث عن بطالة في صفوف المتخرجين. إذ كانت سياسة التوظيف المتبعة تستوعب كل مخرجات التعليم العالي، نتيجة الحاجة الماسة حينها لكل أنواع تلك المخرجات. كما أن المتعلم كان يحظى بمكانة متميزة داخل أسرته ووسطه الاجتماعي. وكان الحصول على شهادة جامعية يعد رمزا للمكانة والتقدير والاحترام للعلم، الذي يحمله الفرد المتعلم أو المتخرج من الجامعة.

ولكن بصفة مفاجئة تشبعت مكاتب الدولة ودواوينها المختلفة بالموظفين، وكذا بدا الأمر بالنسبة إلى القطاع الخاص. الأمر الذي أدى إلى تغير هذه الصورة، التي ظهر بها نظام التعليم الجامعي في المجتمع اليمني. فلم يعد هناك طلب على الكثير من المتخرجين

منه، وبالتالي بدأت ظاهرة البطالة بمختلف أشكالها تتفاقم لدرجة أصبح معها عدد المتعطلين والباحثين عن فرص العمل من حملة الشهادات العليا، يتزايد باستمرار وبشكل مطّرد، ويلفت الانتباه ويستدعي البحث والتقصي. وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن تلك المكانة – التي كان يحتلها الحاصل على شهادة جامعية والمتعلم عموما– أصبحت لفئات وشرائح اجتماعية أخرى، وخاصة أصحاب السلطة أو المال. بينما المتعلم نزلت أسهمه – إن جاز القول – في مختلف الأوساط الاجتماعية بشكل غريب. وبدا الأمر وكأن مؤسسات التعليم أو السياسة التعليمية هي السبب الرئيسي في مثل هذه الظواهر والمشكلات المتفاقمة. فتراكم آلاف المتعطلين في مختلف التخصصات والمستويات بدا وكأنه نتيجة منطقية ومنتظرة لسياسات مختلفة، ومنها السياسات التعليمية المرتجلة والمتبعة في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، التي لم يتمكن مخططوها من ربط التعليم بشكل علمي ومبرمج ببرامج المجتمع التنموية.

لذلك فلم يعد من الغريب أن نجد شبه إجماع لدى المهتمين بالعلاقة بين التعليم والتشغيل أو التوظيف على أن الجامعات في العالم العربي تعيش في "أزمة" نتيجة تراجع وظائفها. فقد كان التعليم الذي تقدمه هذه الجامعات مطلوبا فترة إنشائها وكانت تؤدي وظائفها المعروفة من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع بشكل مقبول. الأمر الذي أدى إلى تطور في مختلف قطاعات المجتمع الإنتاجية والخدماتية والاجتماعية والثقافية. كما لم يعد غريبا أن تتعالى الدعوات المنادية بضرورة إعادة النظر في السياسات التعليمية الجامعية ودور هذا النوع من التعليم في المجتمع، باعتبار أن الجامعة غدت كالآلة التي تدور في الفراغ، وتقوم بوظيفة إعادة إنتاج نفس البنى الاجتماعية –إذا أردنا الحديث على طريقة بيير بورديو– وأصبحت البطالة قدر المتخرجين ومآلهم المحتوم. (افرفار وغنيمي ,2001، 108)

من هنا يمكن القول إن التوجه التقليدي للجامعة الذي يعتبر المؤسسات الجامعية أداة لتخريج الأساتذة والكتبة أو الموظفين فقط، قد تجاوزه الزمن الحالي، بفعل المستجدات أو التطورات المذهلة في كل جوانب الحياة التي تفرض نفسها، وتفرض بالتالي على الجامعة ضرورة استيعابها. فهناك مهن جديدة تظهر وتفرض على الجامعة تحديث آليات وبرامج ومناهج التعليم أو التكوين بها، وإلا واجهت صعوبات وتحديات كبرى في تحقيق أهدافها، وبالتالي وظائفها المعروفة. وهذا في المحصلة الأخيرة يعني الاعتراف بوجود انفصام بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وهو أحد أهم أسباب أزمة نظام التعليم، وبالتالي تفاقم بطالة حاملي الشهادات.

وفي هذا الإطار هناك من يذهب إلى القول بأن هناك العديد من القرائن، التي تؤكد أن المنطق الذي يحكم علاقة السياسة التعليمية بسوق العمل، ما يزال يرجح كفة علاقات: القرابة، والمحسوبية، والحزبية، والمناطقية وغيرها على كفة معايير: الموضوعية، والعدالة، وتكافؤ الفرص. الأمر الذي تضيع معه فرص الاستفادة من طاقات المتخرجين الشباب، وبالتالي تصبح البطالة قدرهم المحتوم.(احرشاو والزاهر، 2001 ,31)

الجدير بالذكر هنا أن صياغة ما يسمى بالوظيفة التقنية للتعليم الجامعي، تشير إلى درجة ما من ارتباط هذا النوع من التعليم بتحولات المجتمع، ومدى تعبيرها عن تلك التحولات. فالجامعات لا تحدد وظائفها لنفسها، بل تستمد وظائفها من المجتمع. (بن سالم، 70,1992). ومظاهر تغير المجتمع اليمني عديدة خلال الفترة التي أعقبت إنشاء التعليم الجامعي. فقد رافق ذلك وضع العديد من المخططات التنموية. كما تم انتهاج خيارات اقتصادية، تراوحت بين الموجه والشمولي في الجنوب، وبين الليبرالي أو شبه الليبرالي – إن جاز القول – في الشمال، لتؤول الأمور بعد الوحدة إلى برنامج للإصلاح الهيكلي. كل ذلك جعل المجتمع اليمني منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين أقل حرية في خياراته الاقتصادية، وغير قادر على وضع استراتيجيات مستقلة. وكان من الطبيعي أن يرافق تلك التحولات الاجتماعية الكبرى ظهور إشكاليات عديدة، مثل البطالة، والفقر، وتراجع في تكافؤ فرص التعليم بمختلف مراحله، وعدم تكافؤ في فرص الحصول على شغل. وبالتالي عدم تكافؤ فرص التنمية بين مختلف الجهات أو المناطق، وبين الفئات والشرائح الاجتماعية، واختلالات في شتى جوانب الحياة الاجتماعية التي لا يسمح المقام بتعدادها أو الإشارة إليها. إذ ما يعنينا هنا بالأساس هو ظاهرة البطالة بمختلف أشكالها، التي تفاقمت في صفوف حاملي الشهادات بشكل يلفت الانتباه، نظراً للآثار السلبية التي تتركها على الفرد والمجتمع. والتي نعدها أحد أهم نتائج برامج الإصلاحات الاقتصادية المتوخاة بعد الوحدة في المجتمع اليمني. وتنذر بانفجار حركات شعبية، وظهور مشكلات اجتماعية قد لا يمكن التنبوء بنتائجها.

وبغض الطرف عن مسببات هذه الظاهرة، إلا أنه يمكن القول إن من ضمن هذه الأسباب تلك المتجذرة في عمق السياسة التعليمية المتوخاة، التي تكرس التعلق بالشهادة على حساب مستوى التعليم أو التأهيل ونوعيته. وقد ازداد هذا التعلق بحكم الاقتران الحتمي بين

الشهادة والحصول على وظيفة. بحيث نجد اعتقادا قويا لدى مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، بأن التعليم هو الوسيلة الناجعة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي. وبالتالي تحقيق حراك اجتماعي في المجتمع. (فراعي، 2001، 102). هذا الاعتقاد نجده في جل المجتمعات العربية. لذا لا نستغرب عند ما يشير أحد الباحثين إلى أن السواد الأعظم من الطلبة يلتحقون بالمؤسسات الجامعية، لا ليتعلموا، بل ليحصلوا على شهادة بأنهم تعلموا، لدرجة أصبحت الشهادة جواز المرور – إن جاز القول – إلى حياة أفضل من وجهة نظر مثل هؤلاء الطلبة الذين أجرى الباحث عليهم دراسته. بحيث تحولت فلسفة وغايات عملية التعلم إلى شيء ثانوي وهامشي. وهذه – حسب الباحث – هي عبارة عن أعراض لمرض حضاري خطير يسمى "مرض الشهادات أو ميكانيكية التأهيل الدراسي" (النقيب، 1980، 14)، كما أن الملتحقين بالتعليم، يتعاملون معه تعاملا ادواتيا صرفا، يقاس بمستوى النجاح المدرسي أو الجامعي كما يقول أحد الباحثين. والحصول على الشهادة دون الاهتمام بمحتوى المناهج والمهارات المكتسبة والطرق البيداغوجية، لذلك لا نستغرب أيضا أن يتحدث البعض عن قطيعة بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وصلت إلى حد يمكن وصفها بالأزمة المجتمعية، التي تظهر في وتيرة متخرجي التخصصات الجامعية التي يوجد بها فائض كبير مقابل انعدام فرص عمل لهم. (فراعي,2001 ,102) لذلك نجد من يصف الجامعة في جل المجتمعات العربية بسمة الانعزالية والهامشية والجمود واجترار المنهجيات والأساليب المتقادمة في التلقين والإشراف والبحث والعمل الثقافي. فغدت بذلك – حسب توصيف البعض– أشبه ما تكون بـ" القبور الحية" (مصطفى,1995، 15) هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يمكن القول إن العلاقة بين سياسة التوجيه الجامعي وسياسة التوظيف، لم تشكل عنصرا من عناصر سياسة التخطيط للموارد البشرية. بل يمكن اعتبارها شكلا من أشكال التحكم في الطلب الاجتماعي على التعليم وتنظيمه حسب الطاقة الاستيعابية لهذه الجامعة أو تلك.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن من أهم القضايا التي تطرح لتفسير أزمة بطالة حاملي الشهادات، هي قضية عدم مواءمة مخرجات نظام التعليم لاحتياجات سوق العمل. فقضية مواءمة التعليم الجامعي لسوق العمل، نعني بها – مبدئيا – مدى انسجام التعليم ومخرجاته، مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في سوق العمل والتنبؤ به قبل حدوثه. وبناء على ما سبق، سنحاول في الفقرات الآتية دراسة هذه القضية التي غالبا ما يتم التركيز عليها عند التعرض لإشكالية بطالة حاملي الشهادات.

إشكالية المواءمة بين التعليم وسوق العمل.

تمثل إشكالية البطالة وتوظيف متخرجي التعليم الجامعي، واحدة من أهم القضايا ذات الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع. ومن المداخل المهمة لدراسة وتفسير هذه الظاهرة، المدخل الذي يركز على مسألة عدم مواءمة وملاءمة مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات واحتياجات سوق العمل باعتبارها من أبرز إشكاليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل.

والثابت أن قضية مواءمة مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل لم تكن مطروحة للدراسة والنقاش في المجتمع اليمني، عندما كان سوق العمل يستوعب جميع متخرجي مؤسسات التعليم الجامعي، ويضمن لهم الوظيفة المناسبة. بل كانت هناك فرص وخيارات عديدة للعمل أمام المتخرج للالتحاق بها. إلا أن التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل جعلت مثل هذه المواءمة قضية جوهرية، ومطروحة بقوة لدى كل المهتمين. ويرجع البعض ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي، واحتياجات التنمية الوطنية، إلى وجود خلل جوهري في العلاقة بين نظام التعليم وسوق العمل، أو احتياجات المجتمع من الكفاءات المؤهلة. وبالتالي فالإقرار بهذا الخلل لا يعني إلقاء اللوم الكامل على نظام التعليم وخاصة الجامعي، الذي كان ولا يزال يدار من قبل الدولة. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008 ,100). بل يفترض الأمر دراسة علاقة نظام التعليم بالنظام الاقتصادي بصفة عامة، ونظام التشغيل أو التوظيف للأطر أو الكفاءات المؤهلة في المجتمع بصفة خاصة. فهذه العلاقة يفترض أن تكون جدلية وتبادلية، بشكل يسمح لهما بتحقيق نوع من التوافق في المجهود المبذول، والالتقاء في تحديد الأهداف، ونوع المواصفات المطلوبة في متخرجي الجامعات. (فراعي، 2001 ,59).

فلا تزال مؤسسات التعليم الجامعي غير قادرة على ربط سياسات القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم باحتياجات ومتطلبات سوق العمل من الوظائف، وبالتالي تحقيق نوع من المواءمة بين التخصصات المتاحة في هذه المؤسسات وما هو مطلوب منها في سوق العمل. ناهيك عما يؤكده بعض الباحثين عن وجود انفصام شبه كامل بين مؤسسات التعليم الجامعي، والقطاع الخاص في كثير من الدول المتخلفة.

هذا الانفصام أدى إلى تراكم وتكدس أعداد هائلة من المتخرجين الباحثين عن فرص للتوظيف والعاطلين عن العمل. فهؤلاء يرفضهم سوق العمل وخاصة في إطار القطاع الخاص، نظراً لانخفاض نوعية مؤهلاتهم، وعدم ملاءمة قدراتهم وكفاءاتهم لمتطلبات سوق العمل في هذا القطاع، وتقلص دور الجهات الرسمية كجهات مسئولة عن إيجاد فرص عمل لمتخرجي التعليم الجامعي. (البطانة،2001م).

إن الوضع الذي تعيشه الجامعة في المجتمعات العربية من انفصال وعدم تكامل بينها وبين محيطها السوسيو اقتصادي الشامل، وما يترتب على ذلك من تدهور متزايد لصورة الجامعة ومكانتها في الوعي المجتمعي العام، ومن انحسار لدورها في الحراك الاجتماعي والمهني، والترقي المراتبي كما كانت في فترة إنشائها. قد أدى إلى انتشار قيم الانتقاص، واللامبالاة لدى الطلبة تجاه التعليم والمستقبل بصفة عامة. وهو ما يفسر ما توصلت إليه بعض الدراسات من نتائج تبرز أن شرائح متعددة من الطلبة في الجامعات أصبحوا يفضلون ترك الدراسة والعمل المبكر قبل انتهاء التعليم(El Harras,1995) هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، يمكن الحديث عن ظواهر أخرى لعدم التلاؤم. ونقصد عدم التلاؤم بين المهارات، ومسألة الحصول على فرصة عمل. وفي هذا الجانب يشترك عاملان- كما يُحدد أحد الباحثين- الأول :طبيعة القطاعات المشغلة للمتخرجين. أما الثاني فيتعلق بارتفاع مستوى التمدرس، ونسبته بين أفراد المجتمع، في مختلف مراحل التعليم. ومن بين المشاكل النوعية الأخرى التي يواجهها النظام التعليمي اختلال التوازن الجهوي بين مختلف المحافظات، وبين الحواضر والأرياف، وكذا بين الذكور والإناث، وضعف العلاقة بين النظام التعليمي والجهاز الإنتاجي، واستفحال الثنائية بين تخصصات للنخب وأخرى لعامة الناس تعوزها الموارد. وتلعب المقاييس الاجتماعية والإمكانات الاقتصادية دوراً في تغذية هذا الاستقطاب. وهذه المشكلة لا تقتصر على نظام التعليم في المجتمع اليمني ونظامه الاقتصادي فقط. بل يمكن القول بأن مشكلة المواءمة هي أقرب إلى الظاهرة العالمية، تتفاوت في حدتها وأبعادها في منظور القوة والضعف لهذا الاقتصاد أو ذاك، وفي منظور السياسات الاقتصادية ومستويات التعليم، ووتائر النمو الاقتصادي، ودرجة تحقق أهداف التنمية في المراحل المختلفة. (الشابي,2004، 3-5)

ولعل ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار من خلال مختلف النصوص والقوانين، ألاّ وجود لسياسة واضحة لهذه العلاقة، رغم أن بطالة حاملي الشهادات قد زادت وتعاظم شأنها، وشملت جميع التخصصات. وأثرت على نظرة المجتمع إلى التعليم وقيمته في حياة الأفراد والجماعات. بحيث يمكن القول إن هناك نوعاً من الازدراء تجاه التعليم الجامعي -حسب قول أحد الباحثين- باعتبار أنه أصبح منتجاً لظاهرة بطالة المتخرجين. وهذه الظاهرة قد تحول الحرم الجامعي إلى فضاء لإنتاج التوتر والعدمية، نتيجة انسداد الأفق أمام كثيرمن الطلبة. فمثل هؤلاء لا ينتظرون شيئاً من الشهادة التي سيحصلون عليها؛ لأن الشهادة لم تعد السبيل الوحيد إلى العمل. وبالتالي فالحصول على عمل لم يعد مشروطا بالحصول على شهادة جامعية. ومثل هذه الوضعيات قد تجعل الطالب متهورا ويائساً، وربما مضطربا وبدون رؤى واضحة. وهذا يطرح عدة تساؤلات حول مستقبل الجامعات المدعوة أكثر من أي وقت مضى لمراجعة مثل هذه المعضلات، التي إن تواصلت بنفس الحدة سيفقد نظام التعليم عموما مصداقيته وقدرته على القيام بالوظائف التي ينتظرها منه المجتمع. (السحباني، 2006، 5-10)

لذلك، يفترض أن يتخذ مخططو التعليم وجهات التخطيط الأخرى في المجتمع إجراءات عقلانية واضحة وجريئة، تكون قادرة على السيطرة والتحكم في مسارات نظام التعليم الجامعي، ومحيط العمل، الذي يشهد تدهوراً وانهياراً لا مثيل له خلال المرحلة الراهنة، وبخاصة بعد أن شرعت الدولة في برامجها الإصلاحية، في إطار ما أصبح يعرف بالإصلاحات الهيكلية، أو برامج التكييف الهيكلي. التي يُعد نظام التعليم أهم ضحاياها، وخاصة ما يتعلق بتحقيق تكافؤ فرص التعليم، وبالتالي تحقيق فرص العمل بعد التخرج.

فكل المؤشرات والدلائل تتفق على حقيقة واحدة، وهي أن نظام التعليم الجامعي، وخطط التوظيف المتبعة، تتميز بعدم التطابق. بمعنى ألاّ علاقة للتعليم بنظام العمل، أو التوظيف في المجتمع. وهذه عوامل تحكم على المتخرج من التعليم بالبطالة. ونحن نعرف أن

ذلك يفضي إلى إشكاليات سلبية على المتخرج، الذي قد يحس بالاكتئاب والضياع والتهميش والإقصاء والدونية والعجز والخوف من المستقبل. وهذه الإشكاليات قد تتعدى المتخرج أو الفرد لتشمل كل عناصر المجتمع. (احرشاو والزاهر,2001 ,30) وهذه المسألة سوف تتضح لنا أكثر عند استعراض بعض المؤشرات الإحصائية، المتعلقة بمعدلات القيد والالتحاق بالتعليم الجامعي، ومتخرجيه، وإجمالي طلبات التوظيف، التي يتقدم بها متخرجو التعليم سنويا، وعدد المنفذ من هذه الطلبات وغيرها من المؤشرات.

الجدير بالذكر هنا، أن قطاع التعليم، وقطاع الاقتصاد في المجتمع عامة – بما فيه قطاع التوظيف – لا يغيرهما الخضوع لنفس المؤثرات فقط. بل يتغيران بحكم تناقضاتهما الداخلية أيضا. لذلك قد يكون لتطور أحدهما شيء من الاستقلالية عن تطور الآخر، مما يجعل مفهوم التلاؤم بين ما يخرجه نظام التعليم، وبين ما يحتاجه ويستوعبه النظام الاقتصادي تقريبيا وليس دقيقا. والتلاؤم الكمي في هذا المجال هو نزوع إلى التطابق فقط، ولا يكاد يكون تطابقا تاما. (بن سالم,1992, 71)

ومن هنا يمكن القول إن حصول نوع من التلاؤم بين مخرجات نظام التعليم، وحاجات المجتمع منها، لا يتحقق عفوياً، أي بتأثير قطاع في الآخر، أو بخضوعهما لنفس الظروف الاجتماعية والمؤثرات. بل هو نتيجة مشروع تضعه، وعمل تنجزه القوى الاجتماعية السائدة أو المهيمنة أو السلطة. فهي التي يفترض أن تستقرئ حاجات المجتمع، وهي التي تخطط لتلبيتها. إلا أن الملاحظ أن موقف هذه الفئة كفئة سائدة، أو مهيمنة يجعلها تقوم بهذا العمل تصوراً وإنجازاً حسب مصالحها، وبالتالي حسب مشروعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، في قيادة المجتمع، لذلك فإن استجابة نظام التعليم لظاهرة بطالة متخرجيه ليست استجابة عفوية من مثل الانعكاس الشرطي. بل هي جزء من سياسة القوى الاجتماعية السائدة، وأجهزتها السياسية والإدارية، في مجال التكوين أو التعليم، وبالتالي التوظيف، ومظهر من أسلوبها في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. (بن سالم,1992، 72)

لذا فإن التخطيط لنظام التعليم إذا لم يضع في أولويات مستهدفاته توفير متطلبات سوق العمل من مخرجاته المؤهلة، فسيظل تخطيطاً تشوبه العيوب الكثيرة. وهذا لا يخدم المصلحة العليا لأي مجتمع، في تمكين متخرجيه من الحصول على حق العمل. والتخطيط هنا يشمل القوى العاملة، وربطه بتخطيط التعليم من ناحية، وبالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى. ولذلك فإن اختلال التوازن بين العرض والطلب، هو نتيجة طبيعية للترابط الخاطئ بين المؤسسات التعليمية والتدريبية من ناحية، وحاجات الاقتصاد من المهارات والكفاءات من ناحية أخرى، وتباعد الهوة بينهما يؤدي إلى استثمار بشري خاطئ، خاصة إذا كان ما هو معروض أكبر مما هو مطلوب، من القوى العاملة.. وهذا الاختلال تنجم عنه ظاهرة بطالة حاملي الشهادات.

ونخلص مما سبق إلى أن العلاقة بين التعليم الجامعي، ونظام التوظيف أو العمل، ليست بسيطة وميكانيكية كما يمكن أن يتصورها المرء. وإنما تتصف بدرجة كبيرة من التعقيد، مما يجعل المقاربات النظرية الكمية بالأساس عاجزة عن اكتشاف ديناميتها بدقة كافية، بمجرد اعتمادها على ما يخرجه نظام التعليم من حاملي الشهادات، وما يستطيع سوق العمل امتصاصه، وبالتالي إدماجه في المجتمع. فعدم المواءمة – ولو بشكل نسبي – تجعل للجامعات قيمة سلبية لدى الأفراد، بحيث تصبح مستودعات – إن جاز القول – وأماكن لإضاعة فترة من العمر وإنتاج البطالة. وهذه الإشكالية تتنزل ضمن إطار أكبر وأوسع يتعلق بما أصبح يعرف بـ"أزمة" نشأة التعليم الجامعي وبعلاقته بمحيطه الاجتماعي كما يرى بعض الباحثين.

فعلى مستوى نشأة التعليم الجامعي تتجلى الأزمة، في كونه لم يقم منذ تأسيسه على رؤية واضحة المعالم، لأهدافه وتوجهاته ووظائفه العلمية والاجتماعية. التي يفترض بنظام التعليم أن يساهم في ترشيدها وتطويرها وتوجيهها فكراً وممارسةً، وأن يدعم على المستوى السياسي، دولة وطنية وفاقية تتبنى مشروعاً مجتمعياً متسماً بقدر لا يستهان به من تكامل المكونات ووضع الأهداف والتوجهات.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا سرنا في خط الاتفاق مع مثل هذه الوجهة من النظر، التي ترى أن التعليم الجامعي في جل أقطار العالم العربي، قد نشأ ضمن شروط محاولة تلبية بعض المستلزمات الكمية للطلب الاجتماعي على التعليم، الذي عرف في مستوى التعليم العام. كما أن حاجة القطاعات الاجتماعية المختلفة من إدارة وتعليم وصحة ومجالات إنتاجية وخدماتية متعددة، قد كانت من بين أبرز عوامل نشأته. (محسن، 1999، 19– 55). وهذه المشكلة – كما هو ملاحظ– لا تهم نظام التعليم في المجتمع اليمني، بل هي مشكلة تشمل جل أنظمة التعليم الجامعي العربي. كما سبق أن أشرنا. لذلك لا نستغرب من إطلاق بعض الباحثين على مثل هذه

النشأة بـ "أزمة انطلاق " التي تتجلى تحديدا في كون هذا التعليم لم يكن منذ تأسيسه مؤطراً برؤية تربوية، أو تعليمية وفكرية وسياسية وفلسفية واجتماعية، واضحة المقاصد والأطر المرجعية، الموجهة نحو أهداف التنمية الشاملة. (جسوس، 1986).

ففي إطار سيرورة تطور التعليم الجامعي اليمني، يمكن القول إن أزمة انطلاقته قد تنامت، مع تراكم مجموعة من المشكلات والمصاعب، التي اعترضت هذه الانطلاقة، وبالتالي سيرورة تطوره.إذ تراجعت القدرة الاستيعابية له، ولاسيما بعد تحقيق الوحدة، رغم افتتاح عدد من الجامعات الحكومية والخاصة، التي صاحبها تضاؤل مستمر لفرص الإدماج لمتخرجي هذا التعليم في سوق العمل، في القطاع العام التابع للدولة كما في القطاع الخاص، الذي ما زال يتردد في توظيف المتخرجين بحجة عدم مواءمة تخصصاتهم مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل. الأمر الذي يمكن اعتباره تدشينا لبداية القطيعة بين الجامعة وبين بعض مكونات محيطها السوسيو– اقتصادي والثقافي، يضاف إلى ذلك ما عرفه التعليم الجامعي مؤخراً، من توترات وصراعات سياسية وحزبية لا تخفى على أحد.

وهذا لا يعني أن التعليم لم يلعب دورا مهما في حياة المجتمع اليمني، فقد ساهم في إنتاج "نخبة مؤهلة" من الأطر أو الكفاءات تنتمي إلى أصول اجتماعية متباينة، تحتل الآن – بفضل تعليمها العالي – مواقع إدارية وسياسية، لا يستهان بقيمتها الاجتماعية، مما أدى ببعض الفئات الاجتماعية المهيمنة والمتنفذة اقتصاديا وسياسيا...إلى الدعوة إلى إعادة النظر في سياسة القبول التي اعتمدت على سياسة "الباب المفتوح"، منذ بداية نشأة التعليم الجامعي، التي مكنت الكثير من أبناء الفئات غير المحظوظة، وغير المحسوبة على ذوي "النبالة والمكانة الاجتماعيتين"، من الوصول إلى بعض مراكز ومناصب القرار في المجتمع، وهذا على ما يبدو أصبح يتنافى مع توجهات ومصالح بعض من هذه الفئات المتنفذة، وهو ما دفعها إلى وضع سياسة تعليمية – سواء بشكل علني أم ضمني – تدعو إلى إعادة توزيع متشدد لحظوظ وفرص الاستفادة من التعليم الجامعي. عبر أولا: تقليص نسب النجاح في التعليم الثانوي، وثانيا: تقنين وتقليص نسب الالتحاق بالجامعة... إلى غير ذلك من العراقيل التي أدت بالتعليم الجامعي – حسب بعض الباحثين– إلى " أزمة مآل"، التي يقصد بها ما أصبح يعيشه هذا التعليم من مشكلات ومآزق مختلفة في طبيعتها ودلالتها ومصادرها، ومستويات تأثيرها، وكذا امتداداتها وتفاعلها مع مكونات النسيج المجتمعي العام. (محسن، 1999، 19– 55). وأهم هذه الإشكاليات عدم مواءمة، أو فقدان التوافق والتلاؤم بين طبيعة مُخرجات الجامعات من جهة، ومتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية من جهة أخرى. وهذا ينتج عنه – كما هو معلوم – عدة إشكاليات لعل من أهمها بقاء أعداد كبيرة من متخرجي الجامعات بدون عمل، يُعانون البطالة والفراغ، مما ينتج عنه إفراز إشكالات ذات تأثيرات شديدة الخطورة على الفرد، والبنية الاجتماعية في المجتمع بصفة عامة. وفيما يأتي سنحاول التعرف على حجم ظاهرة بطالة حاملي الشهادات، وتأثيراتها على الفرد والمجتمع.

بطالة حاملي الشهادات وتأثيراتها على الفرد والمجتمع.

لعل من أهم الصعوبات، التي تواجه الباحث، عند محاولته تقدير حجم البطالة عموما، وبطالة حاملي الشهادات على وجه الخصوص، في المجتمع اليمني، أنه لا توجد بيانات دقيقة وموثوق بها. فمعدلات البطالة بشكل عام، تعاني من عدم الدقة، والتضارب بين مصدر وآخر، حيث تختلف التقديرات الرسمية المعلنة بين جهة وأخرى. وهذه بدورها، تختلف عن تقديرات المنظمات الدولية التي تتعارض مع تقديرات الباحثين اليمنيين.(السقاف، 2007 ,11). ولذلك سوف نورد بعض الأمثلة على تضارب البيانات المتعلقة بالتعليم لجهتين رسميتين كما هو موضح في الجدولين (1) و(2). حيث اعتمدنا في الجدول الأول على كتاب الإحصاء السنوي، وفي الثاني على إحصائيات المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.

لذلك تواجه الباحث في مثل هذا النوع من الدراسات العديد من الصعوبات أغلبها ذو طابع مؤسسي يتعلق بتقليل بعض الجهات من قيمة البحث العلمي، واعتباره ترفا فكريا، حيث تواجه الباحث صعوبات جمة في الحصول على معلومات، وخاصة من بعض الإدارات الحكومية التي يضع بعض منتسبيها عراقيل عديدة أمام الباحثين. وذلك بإحاطة الإحصاءات الرسمية بسرية غير مبررة، واعتبارها معلومات سرية للغاية، لا يجوز تمكين أحد منها. ويترتب على ذلك تعذر الوصول إلى بعض أوعية المعلومات، بما في ذلك حجب المعلومات، التي يفترض أن تتضمنها مواقعها على شبكة الانترنت. وفي مثل هذه الحالات، ينظر إلى الباحث وأهداف بحثه نظرة لا تخلو من الريبة، وافتراض أن لديه أهدافاً خفيةً ضد سياسة الدولة في هذا المجال أو ذاك. وهذه من أهم الصعوبات التي واجهتنا، وتواجه أي باحث يتصدى لمثل هذه الإشكاليات، التي لها علاقة بسياسة الدولة في شتى المجالات، خلال إجراء بحث حولها.

ومن ضمنها سياسة التشغيل أو التوظيف، التي نركز الاهتمام هنا عليها,إذ نعتبر أن عدم حصول أعداد كبيرة من حملة الشهادات على فرص عمل نوع من التّهميش، أو الإقصاء القائم على أساس اجتماعي واقتصادي، وأحيانا سياسي، يرتبط مباشرة بوصول أو عدم وصول بعض الأفراد أو المجموعات إلى الموارد الاقتصاديّة عبر العمل. إذ أن التهميش أو الإقصاء في هذه الحالة يبدو كأنه مُتعمد، ويرتبط بسياسات معينة يتم انتهاجها من قبل المخططين ومتخذي القرار من جهة. ومن جهة ثانية فإن عدم التعامل مع معلومات مثل هذه بشفافية هو من مؤشرات انتشار الفساد في المجتمع. كما أن مثل هذه الصعوبات نُعدها مؤشرات مهمة على الفهم القاصر لوظيفة البحث العلمي وأهميته لدى بعض موظفي الجهات الرسمية. ناهيك عن كونها تعرقل انجاز البحث في الآجال المرجوة.

ومهما كان الأمر، ولبيان حجم ظاهرة بطالة حاملي الشهادات سوف نستعرض معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي بمختلف أشكاله ومؤسساته، وكذا معدلات متخرجيه، ومن ثم أعداد المسجلين في وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، الطالبين لفرص عمل من حملة الشهادات العلمية كمثال لجهة من الجهات التي تتولى توظيف حاملي الشهادات.. وأخيرا معدلات من حصلوا على وظائف لعدة سنوات. لكن قبل ذلك نشير إلى أن هناك ثمان جامعات حكومية تضم 104 كلية تتوزع إلى 60 كلية للعلوم الإنسانية والتربوية، و44 كلية للتخصصات العلمية والتطبيقية. كما تجدر الإشارة إلى وجود ما يقرب من 40 جامعة وكلية أهلية أو خاصة، نشأت بعد أن تخلت الدولة بشكل مفاجئ عن تحمل مسئولياتها تجاه تحقيق ديمقراطية التعليم في مختلف مراحله، وذلك بعدة طرق لعل أهمها، تقليص ميزانيات التعليم والإنفاق عليه، والحد من أعداد الملتحقين به بحجة محدودية الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية. وما يهمنا من هذه الجامعات والكليات الخاصة، أنها تثير الكثير من التساؤلات، بحكم نشأتها غير المبرمجة. وتزايد أعدادها بشكل مفاجئ وبدون تخطيط مسبق. وفيما يلي نستعرض بعض المؤشرات الإحصائية المشار إليها أعلاه، التي قد تساعدنا على معرفة الحجم التقريبي لإشكالية البطالة في صفوف حاملي الشهادات، وخاصة الشهادة الجامعية. ومناقشة تأثيراتها المختلفة على الفرد والمجتمع.

جدول (1) المقيدون في الجامعات الحكومية والخاصة لبعض الأعوام الجامعية حسب الجنس

البيان / الجامعة	عدد الطلبة المسجلين للعام الجامعي 2005/2004		
	ذكور	إناث	الإجمالي
الحكومية	120156	44496	164652
الخاصة	18144	5772	23916
الإجمالي العام	138300	50268	188568
عدد الطلبة المسجلين للعام الجامعي 2006/2005			
الحكومية	122524	47451	169975
الخاصة	20071	6035	26106
الإجمالي العام	142595	53486	172591
عدد الطلبة المسجلين للعام الجامعي 2007/2006			
الحكومية	133852	54491	188343
الخاصة	33572	11988	45560
الإجمالي العام	167424	66479	233903
عدد الطلبة المسجلين للعام الجامعي 2008/2007			
الحكومية	128942	59203	188145
الخاصة	40201	14164	54365
الإجمالي العام	169143	73367	242510
عدد الطلبة المسجلين للعام الجامعي 2009/2008			
الحكومية	131749	61622	193371
الخاصة	46641	16113	62754
الإجمالي العام	178390	77735	256125

جدول (2) المقيدون بالجامعات الحكومية حسب التخصص والعام الجامعي والجنس

العام الجامعي / التخصص / الجنس	2005/2004		2006/2005		2007/2006		2008/2007	
	تطبيقية	إنسانية	تطبيقية	إنسانية	تطبيقية	إنسانية	تطبيقية	إنسانية
ذكور	35060	90206	38492	87084	42934	91022	46212	92228
إناث	16712	29145	17980	30479	20048	34553	21797	39031
الإجمالي	51772	119351	56472	117563	62982	125575	68009	131259
الإجمالي العام	171123		174035		188557		199268	

تجدر الإشارة إلى أن بيانات الجدول (1) مأخوذة من كتب الإحصاء السنوي للأعوام 2004-2009، الذي يصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء سنويا. بينما اعتمدنا في الجدول (2) على بيانات المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الإصدار السابع 2009.

وكما سبق وأشرنا، هناك تضارب ملحوظ بين بيانات الجدولين، رغم إنها بيانات صدرت من جهات رسمية. وما يهمنا من هذه البيانات، أن التعليم الجامعي في المجتمع اليمني، قد تميز خلال مسيرته بالتوسع المطّرد، وخاصة بعد تحقيق الوحدة اليمنية – رغم العراقيل التي تبنتها سياسة القبول والتسجيل في السنوات الأخيرة، للحد من التحاق كل متخرجي التعليم الثانوي بالتعليم الجامعي–، رغم ذلك، فإن الزيادة المتنامية في معدلات القيد والالتحاق بالتعليم، يمكن فهمها في إطار عام يتعلق بالضغوط المختلفة التي يواجهها نظام التعليم.

وأهم هذه الضغوطات تتمثل في تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم، نتيجة النمو السكاني المرتفع، الذي وصل في بعض الأحيان إلى (3.7%)، وتنامي أعداد متخرجي التعليم الثانوي، الطالبين لفرص التحاق بالتعليم الجامعي. واعتماد سياسة الباب المفتوح في القبول في التعليم الجامعي منذ نشأته. إذ تركت حرية اختيار الطالب لنوع التخصص الذي يرغب بدراسته.

إلا أن هذه السياسة في القبول قد تغيرت خاصة بعد تحقيق الوحدة، إذ تنامى الطلب الاجتماعي على فرص التعليم، مع عجز في قدرة الجامعات على تلبية مجمل طلبات الراغبين في الالتحاق به، وأصبح القبول في الجامعات لا يخضع لأية معايير علمية، من شأنها أن تحقق مسألة ارتباطه بسوق العمل، وبرامج المجتمع التنموية.

وفي دراسة سابقة أجريت على طلبة جامعة تعز، حول محددات اختيار الطالب للتخصص الجامعي، اتضح أن اختيار الطالب للتخصص، لا يعتمد على سياسة تعليمية متوخاة، ولا على متغيرات اقتصادية متعلقة بسوق العمل، كما لا يعتمد على وضوح هدف ذاتي، أو موضوعي، يريد أن يحققه الطالب بعد التخرج، وإنما يعتمد –لدى الكثير من الطلبة– على مجرد الدخول إلى الجامعة، والحصول على شهادة فقط. وذلك بضغط من الأسرة أو الأقران، أو لعدم توفر التخصص المرغوب في الجامعة أو بالصدفة، لذا يضطر الكثير من الطلبة إلى الالتحاق بتخصصات لا تتلاءم ورغباتهم الأولى... إضافة إلى سيادة قيم وتصورات لدى بعض الفئات والشرائح الاجتماعية، تركز على ضرورة الحصول على شهادة جامعية، بغض النظر عن التخصص، والمستقبل المهني للطالب. وذلك كردة فعل على حالة الحرمان النسبي من التعليم –إن شئنا الحديث على طريقة عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو– في مراحل سابقة من تاريخ المجتمع اليمني. وهذا يشير إلى عدم اعتماد سياسة توجيه أو قبول جامعي، تحقق ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، ومتطلبات التنمية. (شرف الدين، 2006. 19)

ونتيجة لذلك فقد ارتفع عدد المقيدين بالتخصصات المختلفة، رغم محاولات الحد من القبول والالتحاق بالتعليم الجامعي، لكن هذه الزيادة الكمية تمت بشكل غير متوازن، على مستوى الجنس، وعلى مستوى توزع الطلبة على مختلف التخصصات. فالملاحظ أن تنامي التحاق الطلبة بالتخصصات الإنسانية والأدبية، قد تم على حساب التخصصات التطبيقية أو العملية، التي تعقدت شروط الالتحاق بها عاما بعد عام. واتخاذ قرارات بزيادة الرسوم الدراسية، وفق مبدأ العرض والطلب، بحيث ألغي مبدأ مجانية التعليم كأهم مبادئ تكافؤ فرص التعليم وتحقيق ديمقراطيته في المجتمع... وخاصة في ظل شحة الإمكانيات المادية لأغلب الطلبة، الذين يأتون من أوساط اجتماعية فقيرة، أو من مناطق قروية وهامشية لا تتمكن من مواجهة مصروفات التعليم. هذا فيما يخص الالتحاق بالجامعات الحكومية.

أما ما يخص الالتحاق بنظام التعليم الخاص، فيمكن القول إن فلسفة هذا النوع من التعليم، وبالتالي سياسة القبول والالتحاق به لم تتضح بعد، وذلك بالنظر إلى طرق اشتغاله. فهو معتمد بصفة كلية تقريبا على الجامعات الحكومية في برامجه الدراسية ومناهجه وأطره التدريسية. وفي صياغة رؤاه المستقبلية... إضافة إلى كونه يتهم بسعيه الحثيث إلى الربح المادي السريع فقط، على حساب القيم الأخرى، المرتبطة بنظام التعليم.. وخاصة في ظل غياب آليات الإشراف والمراقبة على مؤسساته المختلفة، وذلك باعتراف بعض الجهات الرسمية التي يفترض أن تكون إحدى جهات الإشراف والمراقبة على مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية والخاصة. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2009، 56). وبالتالي فالتعليم الخاص، عبارة عن إعادة إنتاج (Reproduction) لما هو كائن في التعليم الجامعي الحكومي.

أما أسباب ذلك، فيمكن القول إنها تعود إلى ظروف نشأة التعليم الجامعي الخاص. إذ نشأ بعد لجوء الحكومات المتعاقبة بعد الوحدة، إلى انتهاج تطبيق سياسات وبرامج ما يسمى بـ"الإصلاح الهيكلي" المقترحة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، وعدد من المنظمات المانحة، قصد تعزيز التوجه نحو اقتصاد السوق، كخيار استراتيجي للتنمية والتغيير الاجتماعي. وبالتالي يؤخذ على هذا التعليم ارتباطه بمصالح فئات حزبية وشرائح اجتماعية متنفذة، وبعض البيوت التجارية، التي ظهرت نتيجة لتزاوج السياسة برأس المال. وتتميز بسعيها لتحقيق الربح والثراء المادي السريع دون النظر إلى فلسفة التعليم وغاياته ومراميه، ومدى ارتباطه بمتطلبات برامج المجتمع التنموية. وبالتالي لم يتمكن هذا التعليم من استقطاب عدد كبير من متخرجي التعليم الثانوي، نتيجة لارتفاع رسومه الدراسية، التي تحدد لبعض التخصصات بالعملات الأجنبية. وخاصة في ظل فقر الكثير من الفئات، والشرائح الاجتماعية، الراغبة في الحصول على فرص تعليمية. كما أن التخصصات المتوفرة بهذا التعليم هي عبارة عن "نسخ مطابقة للأصل" – إن جاز التعبير – لما هو كائن

في الجامعات الحكومية، وتسير بنفس النمط، ولا تزال معدلات الالتحاق بالتخصصات الإنسانية والأدبية راجحة على حساب التخصصات التطبيقية.

ونستطيع القول: إنه لا توجد بالجامعات الخاصة تخصصات نادرة مطلوبة في سوق الشغل. وتجعلها مصدر تميز بين مؤسسات التعليم الجامعي المختلفة. وبالتالي يبدو أن تكرار الأخطاء التي ميزت أغلب مراحل تطور التعليم الجامعي، وتضخم أعداد متخرجيه في تخصصات غير مطلوبة أو لا يستطيع سوق العمل استيعابها، هي من الميزات التي تميز التعليم الخاص إلى الآن. وهذا يعتبر من مؤشرات عدم ارتكاز السياسة التعليمية على سياسات واضحة، وخطط إستراتيجية واضحة، تحكم عملية التوجيه الجامعي، بشكل يحقق كفاءته، ويربطه بمتطلبات التنمية الشاملة. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2009، 53). وأخيرا يمكن القول إنه رغم تزايد معدلات القيد والالتحاق بالتعليم الجامعي بمختلف أنواعه. إلا أنه لم يحقق ما هو مرجو منه. إذ ما تزال نسبة كبيرة ممن هم في سن التعليم، لا تتاح لهم فرصة الالتحاق به، كما أنه لم يحقق التحسن النوعي المطلوب، حيث لا يزال تقليديا يعاني من اختلالات بين مدخلاته ومخرجاته، الأمر الذي يجعله عاجزا عن الإسهام الفاعل في التخفيف من حدة البطالة في صفوف حاملي الشهادات، وبالتالي الإسهام في برامج التنمية في المجتمع.

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن الأرقام التي تضمنها الجدولان (1) و(2). لا تتضمن الطلبة الملتحقين في نظم التعليم التي استحدثت منذ العام الجامعي 2005/2004 تحت مسميات كـ" التعليم الموازي، والتعليم على النفقة الخاصة بالدولار الأمريكي، والتعليم المستمر، والتعليم عن بعد"، كما لا تتضمن أعداد الطلبة الموفدين للخارج للدراسة بنظام الابتعاث، الذي كان المصدر الأول لتكوين الأطر المؤهلة، وحاملي الشهادات قبل إنشاء التعليم الجامعي في المجتمع اليمني... وغيرها من أنواع التعليم، التي يتحمل الطالب في بعضها نفقات التعليم كاملة، وخاصة أولئك الذين لا تنطبق عليهم شروط الالتحاق في التعليم الجامعي. ويتزايد الطلب الاجتماعي الشعبي على الالتحاق بهذا النوع من التعليم سنويا، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية، التي يلتحق أبناؤها بهذه الأنواع من التعليم المدفوع الثمن. والجدول التالي يوضح مثل هذه الأنواع من التعليم.

جدول (3) إجمالي الملتحقين في الجامعات الحكومية حسب نظام التعليم للعام الجامعي 2008/2007.

نظام التعليم	عدد الملتحقين	النسبة %
النظام العام	162990	79.2
النظام الموازي	26921	13.2
نظام النفقة الخاصة (بالدولار)	8621	4.2
التعليم عن بعد	734	0.4
الموفدون إلى الخارج	5112	4
الإجمالي العام	204378	%100

الثابت أن هذه الأرقام تُعد تقريبية وغير دقيقة حسب اعتراف المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الذي يُعيد أهم أسباب ذلك إلى غياب الشفافية لدى الجامعات، في إيراد الأرقام الحقيقية لمثل هذه الأنواع من التعليم، باعتبارها تمثل مصادر لإيرادات مالية تحصل عليها الجامعات، وتتحفظ حول بياناتها الحقيقية. لذلك تقوم بحجب أعداد الملتحقين الحقيقية. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم,2009، 68). وبالتالي يمكن القول إن هناك خللاً في دقة البيانات، حول أعداد الملتحقين بنظم التعليم بمقابل مادي.

وعلى كل فإن مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة. وكذا أنظمة التعليم المستحدثة المبين بعضها في الجدول السابق، لم تخفف بعد من حدة الضغوط على الجامعات الحكومية بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير التعليم العالي وتنويعه وتوسيع دائرة انتشاره، ليشمل كل راغب في الالتحاق بمؤسساته. ومع ذلك فإن حجم الملتحقين بالتعليم الجامعي يُعد منخفضاً، خاصة إذا ما قارناه بحجم الفئة العمرية المقابلة لمن هم في سن التعليم الجامعي، ويعود انخفاض معدل الملتحقين بالتعليم الجامعي في اليمن إلى عوامل عديدة، منها انخفاض دخل الأسر، وتفشي ظاهرة الفقر، مع تراجع مستويات المعيشة لدى كثير من السكان.

أما على مستوى المتخرجين، فالكل يعرف أن متخرجي الجامعات، هم المنتج النهائي لمحصلة عملية التعليم الجامعي، وهم الرافد الحقيقي للعملية التنموية. وفي هذا الإطار تشير مختلف البيانات إلى تزايد أعدادهم. ويمكننا القول إن استعراض أعداد

المتخرجين من الجامعات، ومقارنتها بطلبات التوظيف، أو العمل من جهة، وبمن تم توظيفهم من جهة ثانية، قد يعطينا مؤشرات مهمة، على حجم بطالة حاملي الشهادات. وذلك كما هو في بيانات الجداول التالية.

جدول (4) المتخرجون من الجامعات الحكومية بحسب مجال التخصص لعدة أعوام جامعية

العام الجامعي	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007
والتخصصات	التخصصات الإنسانية Humanities	التخصصات الإنسانية Humanities	التخصصات الإنسانية Humanities	التخصصات الإنسانية Humanities
ذكور	11699	10537	9747	8365
إناث	5515	4946	4948	4923
الإجمالي	17455	15473	14695	13288
	التخصصات التطبيقية Applied	التخصصات التطبيقية Applied	التخصصات التطبيقية Applied	التخصصات التطبيقية Applied
ذكور	4931	5339	5163	5352
إناث	2701	2545	2936	3057
الإجمالي	7632	7884	8099	8409
الإجمالي العام	25087	23357	22794	21697
ذكور	16871	15876	14910	13717
إناث	8216	7481	7884	7980

جدول (5) مقارنة بين المتخرجين من الجامعات الحكومية والخاصة بحسب الأقسام

التخصصات	عدد المتخرجين في الجامعات الحكومية 2008/2007		الإجمالي	عدد المتخرجين في الجامعات الخاصة 2008/2007	الإجمالي
الإنسانية Humanities	ذكور	9807	16133	2759	4228
	إناث	6325		1469	
التطبيقية Applied	ذكور	3210	4680	1222	1540
	إناث	1407		318	
الإجمالي العام			20812	الإجمالي العام	5768
التخصصات Departments	عدد المتخرجين في الجامعات الحكومية 2009/2008		الإجمالي	عدد المتخرجين في الجامعات الخاصة 2009/2008	الإجمالي
التخصصات الإنسانية Humanities	ذكور	11245	18257	2433	3745
	إناث	7012		1312	
التخصصات التطبيقية Applied	ذكور	3415	5061	1503	1940
	إناث	1646		437	
الإجمالي العام			23318	الإجمالي العام	5685

لعل المدخل المهم لدراسة مخرجات التعليم هو معرفة مدى صلتها بالمجتمع، ومدى استجابتها لحاجات المجتمع وبرامجه التنموية. وفي توظيف قدرات كل متخرج في تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي له ولمجتمعه، حتى لا يكون متخرجو المؤسسات الجامعية عبئاً على الفئات المنتجة في المجتمع، وخاصة عندما يقعون في شرك البطالة.

وفي هذا الإطار تشير بيانات الجدولين (4) و(5) إلى تزايد أعداد متخرجي التعليم الجامعي، رغم التأرجح بالزيادة أو النقص في بعض الأعوام الجامعية. وإلى الخلل الواضح بين متخرجي التخصصات المختلفة، وبين الذكور والإناث. ليس هذا فحسب بل هناك شكوى عامة، من المستوى العلمي الضعيف لأغلب متخرجي التعليم الجامعي، سواء في التخصصات الإنسانية، أو التطبيقية، وعدم

قدرتهم على الاستجابة لمتطلبات برامج المجتمع التنموية، وخاصة في وقتنا المعاصر، المتسم بالعولمة. وهذه من أهم إشكاليات مخرجات التعليم الجامعي في المجتمع اليمني حاليا. ولعل النتيجة المنطقية لذلك وقوع متخرجيه في بطالة، قد تطول إلى وقت غير معلوم، وربما يفقد المتخرج أية معرفة علمية تلقاها خلال تعليمه الجامعي.

ولمزيد من التعمق في معرفة حجم بطالة حاملي الشهادات في المجتمع اليمني، لجأنا إلى تتبع الإحصائيات الخاصة بطلبات التوظيف لعدة سنوات، التي يتقدم بها حاملو الشهادات سنويا إلى وزارة الخدمة المدنية، ومقارنتها بما تم تنفيذه من هذه الطلبات الوظيفية. علما أن التقدم بهذه الطلبات يتم سنويا. وهناك من يمضي عشرات السنين، وهو في حالة انتظار، لتلبية طلبه في الحصول على فرصة عمل. وهناك من رفعوا أمرهم إلى القضاء، برفع دعاوى قضائية ضد بعض الجهات المسئولة عن التوظيف. لذا لا نستغرب إن وجد من المتخرجين من يتقدم بطلب توظيف، منذ سنوات طويلة نسبيا، ولم يحالفه الحظ، لأسباب لا تدخل ضمن أهداف دراستنا المباشرة، والتعرف عليها تستعدي عملا بحثيا آخر غير الذي نقوم به هنا، وهو مشروع بحثي مستقبلي سوف نحاول انجازه لاحقا، قصد الوقوف على الطرق المختلفة، التي يباشر بها مختلف الأفراد عملية البحث عن وظيفة، ومن يتم تلبية طلبه، ومن لا يستجاب لمطلبه، ومقارنة ذلك بأصولهم الاجتماعية والجغرافية، وبطبيعة المؤهلات أو الشهادات، التي يحملونها، وهل التحق من حظي بفرصة عمل في مجال التخصص الذي درسه... وغيرها من المؤشرات. وخاصة في ظل الشكوى الدائمة، من قبل جل طالبي التوظيف أو العمل من تأثير العلاقات الشخصية والعائلية والحزبية والمناطقية، في مسألة الحصول على فرصة عمل من جهة. وما يثار في المقابل من تدنٍ في نوعية الكثير من مخرجات التعليم الجامعي من جهة ثانية. وكلها مؤشرات تدل على أن سوق العمل في اليمن، لا يزال ضعيف الهيكلة، وغير عادل، ولا دور يذكر للمؤسسات الجامعية في هذا الإطار. فالجامعات في بعض المجتمعات، هي التي تتولى مهمة تسهيل حصول المتخرج منها على فرصة عمل. إذ تعمل ضمن مهامها على التعريف بمتخرجيها، وطبيعة المؤهلات التي يحملونها، ومستوى تكوينهم العلمي إلى غير ذلك...فما يهمنا هنا هو الإشارة إلى حجم ظاهرة بطالة حاملي الشهادات، بالاعتماد على بيانات واحدة من الجهات الرسمية، التي تهتم بتوفير فرص عمل لحاملي الشهادات، وذلك كما تبينها بيانات الجدول التالي.

جدول (6) إجمالي طالبي التوظيف ومن تم توظيفهم حسب الجنس للفترة 2006- 2010

البيان / العام	إجمالي طالبي التوظيف أو الشغل			إجمالي من تم توظيفهم			نسبة التوظيف %
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	
2005	62934	32686	95618	5740	1539	7279	%7.6
2006	88376	46858	135234	6666	2033	8699	%6.4
2007	10385	53309	156394	7096	3126	10222	%6.5
2008	112964	59449	172413	7184	2544	9728	%.5
2009	124592	65149	189741	5468	1914	7382	%3.9
2010	133016	70517	203533	*	*	10000	%4.9

- لم نتمكن من الحصول على هذه البيانات رغم المطالبة المتكررة لوزارة الخدمة المدنية، والمركز الوطني للمعلومات التي ظللنا ننتظرها لأكثر من ثمانية أشهر.

لعل أولى الملاحظات تتمثل في قصور وتدني فرص العمل المتاحة كميا، وهو مؤشر على عجز جهات التوظيف، أو تشغيل المتحرجين عن تحقيق الحد الأدنى من طلبات العمل، بالنسبة لحاملي شهادة التعليم الجامعي. الذين تنمو وتتفاقم البطالة في صفوفهم بنسب متسارعة، لدرجة تنذر بعدم قدرة الجهات ذات العلاقة على التحكم فيها. ونحن نعرف أن العمل غاية من الغايات التي يسعى إليها الإنسان، فهو يعني الشعور بالأمن، كما يمثل إشباعاً لحاجات الإنسان الأساسية، المادية منها والنفسية والاجتماعية، كما أن العمل يعتبر أهم وسيلة لتنمية الفرد من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، فهو يحقق إنسانية الإنسان، وسبيل تقدم المجتمعات، ونعني بفرصة العمل هنا، توفر "عمل جيد" أو مناسب لكل من يطلبه. عمل يفترض أن يكون عملا منتجا، يوظف الفرد فيه قدرته وإمكاناته، ويحقق من خلاله ذاته، وتتوفر له فيه فرص النمو والتطور، الذي يكفل له الكرامة الإنسانية، ويكسب منه ما يكفي

لتفادى الفقر والمهانة. فإيجاد فرصة عمل هو نقيض البطالة، وبالتالي فشيوع الشكوى من قلة توظيف حاملي الشهادات، يؤكد وجود خلل جوهري، وعدم مواءمة بين التعليم الجامعي وسوق العمل. وبيانات الجدول (6) تشير إلى مثل هذا الخلل إذ لم تتجاوز نسبة توظيف طالبي العمل من حملة الشهادات سوى 7.6% في العام 2005. وظلت تتدنى سنويا لتصل إلى 3.9 % للعام 2009. مع تزايد أعداد المتخرجين، وبالتالي أعداد طالبي فرص العمل من حملة الشهادات. وهذا الخلل يمكن ملاحظته بين الذكور والإناث، إذ نجد أن الوزن النسبي للإناث الطالبات لفرص عمل، لا يزال يشكل نسبة متدنية للغاية، مقارنة بنسب التحاقهن بالتعليم ونسب تخرجهن. وبالتالي يمكن الحديث عما أصبح يعرف بـ"تأنيث البطالة". فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تتجاوز نسبة مشاركة الإناث في حجم القوى العاملة بصفة عامة في اليمن لعام 2009 سوى 17.3% فقط. (الجهاز المركزي للإحصاء، 2009، 124). وهي نسبة مشاركة متدنية مقارنة بنسب مشاركتهن في التمدرس أو الالتحاق بمؤسسات التعليم المختلفة، وبالتالي التخرج منها. وفي هذه الحالة، أصبحت مشاركة المرأة في سوق العمل تكتسب أهمية بالغة، نظراً لكون الإناث يشكلن أكثر من نصف مجموع السكان في المجتمع اليمني. وهناك حاجة ملحة لمشاركتهن في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارهن جزءاً منها. فالبطالة بين صفوف الإناث، تنتج من الميل الدائم في كثير من المجتمعات إلى تكريس صورة الرجل كونه كاسب الرزق الرئيس، وأن المرأة يفترض أن تكون ربة بيت. إلا أن مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي في مجتمع ما، تعتمد على المستوى التعليمي، ودرجة وعي أفراد المجتمع بأهمية مشاركة كل أفراده، بغض النظر عن الجنس. ومن صور الاختلال في هذا الجانب، أن البطالة تزداد في صفوف حاملي الشهادات من التخصصات الإنسانية والأدبية، أكثر منها لدى حاملي التخصصات التطبيقية. وهذا كله يشير في الأخير، إلى أن بطالة حاملي الشهادات، سوف تزداد تعقيدا، نتيجة الارتفاع المتنامي لأعداد متخرجي التعليم الجامعي، ذكورا كانوا أم إناثا، ومن مختلف التخصصات. وخاصة التخصصات الإنسانية، التي يزداد عدد متخرجيها، – كما سبق وأُشير – وتشكل فائضا عن الاحتياج الفعلي لبرامج التنمية. وهي تخصصات أصبح بعض متخرجيها يقضون فترات طويلة، قد تصل إلى العمر، الذي يفترض أن يبلغ معه الباحث العاطل عن عمل سن الإحالة إلى التقاعد، دون أن يحظى بفرصة عمل في مجال تخصصه، كما تصرح بذلك بعض الجهات الرسمية. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 103) وكلها إشكاليات تؤشر على ضعف تدخل الجهات الرسمية، ومردودية هذا التدخل فيما يخص تشغيل حاملي الشهادات العليا. فسياسة هذه الجهات تتسم بالهشاشة والوقتية. وهذه من أهم الإشكاليات التي تستدعي الاهتمام وإجراء إصلاحات جذرية لنظام التعليم، وعلاقته بسوق العمل.

أما بالنسبة إلى **تـأثيرات البطالـة**، فيمكن القول إنها تمثل إحدى التحديات الكبرى، التي تواجه السلطة والمجتمع نظراً لآثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخطيرة. فمنذ سنوات بدأت التحذيرات تتصاعد من قبل العديد من الجهات، ممثلة في بعض منظمات المجتمع المدني، التي تحذر من خطر هذه الإشكالية المتنامية، ومن العواقب السلبية لها على الأمن والسلم الاجتماعي، وما قد تؤدي إليه من انعدام للاستقرار السياسي الاجتماعي للمجتمع، وكذا غياب الأمن الإنساني. فعلى سبيل المثال تُعد ظاهرة الفقر إحدى نتائج إشكالية البطالة. ليس بالمعنى الاقتصادي الضيق، الذي يرى أن البطالة الناجمة عن الركود الاقتصادي تؤدي إلى الفقر، بل نعني بذلك الحرمان من القدرات البشرية. وفي هذا، يكاد يكون الفقر مرادفا للعجز. هذا العجز يعلن عن نفسه في عدم كفاية الدخل والإنفاق، وفي تدني مستوى تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد، وأيضا – وهذا هو الأهم – في تدني إمكانية التوصل إلى رأس المال والتحكم فيه. وهو ما نعتبره من أهم آثار انتشار البطالة، وبخاصة في صفوف حاملي الشهادات.

وتكتسب إشكالية البطالة خطورتها الكبيرة في المجتمعات المتخلفة، التي مازالت تطمح إلى القيام ببرامج تنموية شاملة ومستدامة. ففي مثل هذه المجتمعات، لا توجد مؤسسات تحمي العاطل عن العمل، وتعوضه عن حرمانه من الحصول على فرصة عمل، الأمر الذي يجعله عرضة للعديد من المؤثرات. فالبطالة تعني – في هذه الحالة – الحرمان والفقر والجوع والمعاناة. فعدم حصول المتخرج على فرص عمل، يعني حرمانه من المشاركة الفاعلة في المجتمع. وهذا بطبيعة الحال يعرقل أو يهدد مسيرة التنمية في المجتمع. إذ يجعل الفرد أو المتخرج العاطل عن العمل عالة على الآخرين. الأمر الذي قد يولد لديه شعوراً سلبياً تجاه مجتمعه، وشعوراً بالعجز من أن يكون إنسانا صالحاً في المجتمع، وبالتالي قد يشعر بالكآبة والرغبة في الانتحار، وقد يلجأ إلى العدوانية الشديدة تجاه أفراد أسرته، وقد يقوم بأعمال تضر بالآخرين في المجتمع.

كما تتسبب البطالة في فقدان وتدهور الإمكانيات الخاصة بمستوى المهارات التي يتعلمها الفرد، سواء في ماضيه الدراسي، أو التدريب، بالإضافة إلي فقدانه الثقة في قدراته، أو إمكانياته في الحصول على عمل، فبطالة حاملي الشهادات تولد شعوراً سلبياً وسيئاً لدى الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية، وشعورا لدى المتخرجين أنفسهم بالإحباط، وبعدم جدوى التعليم، أو جدوى بعض التخصصات.

لقد بات يدرك حاملو الشهادات الباحثون عن عمل، أن الشهادة لم تعد مفتاح الوصول إلى وظيفة تضمن الدخل المنتظم والكافي لحياة ميسورة نوعا ما، كما لم تعد عنوانا لعملية الحراك الاجتماعي في المجتمع، إما بسبب الفائض من حاملي الشهادات في اختصاصات معينة، أو بسبب سياسة التشغيل المتبعة، أو بسبب حالة الانفصام القائم بين نظام التعليم وتخصصاته، وبين حاجات سوق العمل. وبالتالي تقل القيمة الاجتماعية لدى كثير من الفئات والشرائح الاجتماعية تجاه التعليم والشهادات.

أما على المستوى المجتمعي، فإن وجود أعداد كبيرة من الأفراد القادرين على العمل خارج دائرة الإنتاج في حالة بطالة، تتزايد أعدادهم لدرجة يصعب معها القيام بأية معالجة لأوضاعهم. قد يشكلون جيشا لا يمكن السيطرة عليه. وربما يطيح بحكومات. فحالات التظاهر والحركات الاجتماعية التي نشاهدها هذه الأيام، موجهة – بالأساس – ضد راسمي السياسة في المجتمع، وأصحاب رؤوس المال. فهم المسئولون في نظر العاطلين عن وقوعهم في حالة بطالة. فالحاجة والفقر يسببان عدم الاستقرار في المجتمع. وخاصة في ظل مجتمع لا يراعي مبادئ العدالة الاجتماعية، في استغلال وتوزيع الثروة الاجتماعية بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، ومناطقه الجغرافية. وخاصة في وقتنا المعاصر، الذي أصبح التمايز بين فئات المجتمع يزداد اتساعاً. في ظل استمرار الدولة في رفع الدعم عن السلع الأساسية والخدمات الضرورية، بسبب إخفاق برامج التصحيح الهيكلي، أو الاقتصادي أو برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، التي تسارع اللجوء إليها وتطبيقها بدعم من جهات دولية. بسبب عدم اهتمامها بالبعد الإنساني، إضافة إلى انتشار الفساد في مختلف المؤسسات الاجتماعية. وهذا بطبيعة الحال قد أدى في كثير من المجتمعات – ومنها المجتمع اليمني – إلى زيادة مطّردة في أعداد العاطلين عن العمل وخاصة من حملة الشهادات، وبالتالي عدد الفقراء والأكثر فقراً. الذين لا يستطيعون الإيفاء بالاحتياجات الضرورية من مأكل وملبس ومسكن وغير ذلك من ضروريات الحياة.

في المقابل وجدت في مثل هذه المجتمعات فئة من الأغنياء، أو الأثرياء الجدد الذين اثروا ثراءً فاحشا، بطرق قد تكون غير منطقية وغير مشروعة. ويميلون نحو نوع من الاستهلاك المظهري والترفي. وفي هذه الحالة، زادت الهوة بين أفراد المجتمع وفئاته من حيث الثراء والعوز، واتسعت إلى درجة تنذر بآثار سلبية على حياة الفرد والمجتمع، ومن هذه الآثار انتشار العنف بأشكاله المختلفة في المجتمع، واللجوء إلى الانتحار، وحرق وقتل النفس، وتناول المخدرات بأنواعها المختلفة، للهروب من الواقع المر، وما يتبع ذلك من ارتكاب لمزيد من الجرائم، تحت تأثير ذلك. وربما تصل الأمور إلى حد أن العاطل عن العمل، قد يفقد الشعور بالانتماء، والشعور بالعجز والقهر، وبعدم أهميته في المجتمع.

ويبدو أن التحركات، التي تشهدها بعض المجتمعات والاعتصامات، ومن انضم إليها من فئات جديدة من المقصيين والمهمشين، قد ظهرت إلى الوجود بسبب البطالة، كسبب رئيسي، وهي شكل من أشكال الاحتجاجات يبحث أصحابها عن فرص التعبير عن مشاكلهم. ويطلبون التضامن من باقي شرائح المجتمع الأخرى معهم. فالبطالة تعد من الظواهر السلبية، التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمام أمان واستقرار له ولمجتمعه، في حين أن البطالة والحرمان من الدخل، يولدان الاستبعاد والإقصاء والتهميش الاجتماعي، علاوة على سائر العلل الاجتماعية الأخرى.

وفي هذا الإطار تشير كثير من الدراسات، إلى أنه يمكن للبطالة أن تؤثر في مدى إيمان الأفراد، وقناعتهم بشرعية الامتثال للنظام العام، والمبادئ والقواعد السلوكية المحددة في المجتمع. وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف فحسب، بل تعمل أيضا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف.

ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها، لا يعد عملاً محظوراً في نظرهم، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها. وهذا يمثل البعد السياسي للبطالة، وخاصة بطالة حاملي الشهادات، فانتشار البطالة في صفوفهم قد يؤدي إلى عزلهم عن بقية أفراد المجتمع، وفقدان الثقة من جانبهم في النظم والمؤسسات المختلفة، مما يؤدى إلى

عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمان الاجتماعي في المجتمع. (البكر، 2004). فعندما يجد عدد كبير من أفراد المجتمع صعوبة في الكسب والعمل. فإن بعضهم وخاصة الشباب المتعلم أو حملة الشهادات عليا، يندفع نحو التطرف الفكري المؤثر في الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة.

مناقشة ختامية:

تجدر الإشارة، إلى أن انتشار بطالة حاملي الشهادات، يمكن تأطيره في سياق عام، يرتبط بالسياسة التعليمية المتوخاة المرتبطة بتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، الذي يضفي على البطالة طابعاً خاصا، من حيث أنها تصيب أساساً فئة الشباب، ولاسيما متخرجي التعليم الجامعي، إذ يبدو أنها تتركز في أوساط أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الأضعف، والأقل حظا في المجتمع، الذين يعيشون في أوضاع تتسم بغياب شبه كلي لمستوى الرفاهية، وغياب شبكات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تعويضات البطالة المعمول به في كثير من المجتمعات.

وهذا يعني أن إشكالية البطالة في المجتمع اليمني تتسم بطبيعة هيكلية. بمعنى أنها بطالة نشأت بالدرجة الأولى نتيجة لضعف قدرة الاقتصاد اليمني على خلق فرص عمل كافية للباحثين عن فرص عمل سنوياً من ناحية، ومن ناحية أخرى وجدت لاحقا نتيجة لعدم التوافق أو التلاؤم بين نظام التعليم وسوق العمل من جهة، وبين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يمتلكها الباحثون عن فرص عمل من جهة أخرى. وخصوصا المتخرجين أو حملة الشهادات العلمية المختلفة. وزاد الأمور تعقيدا حالة الإقصاء والتهميش من فرص العمل التي تمت في الآونة الأخيرة بقصد أو بغير قصد من الجهات ذات العلاقة بتوظيف المتخرجين لبعض طالبي فرص العمل من الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة. في مقابل توظيف من ليس لهم حاجة مادية متأكدة في الوظيفية من أفراد الفئات والشرائح الاجتماعية المحظوظة وأبناء المسئولين وأصحاب الوجاهة وغيرهم.

وخلاصة القول، إن إشكالية تشغيل حاملي الشهادات تُعد واحدة من أهم التحديات للمخططين وأصحاب القرار، وخاصة في ظل العجز الكامل عن إيجاد الحلول الناجعة لها عن طريق توفير فرص عمل، بالأعداد المناسبة لأعداد المتخرجين سنويا. وهذا يشير إلى أن التنمية الاقتصادية التي يتغنى بها الخطاب الرسمي، ويحتفل بافتتاح مشاريعها عدة مرات، وبخاصة خلال المناسبات والأعياد الوطنية، أو بغير مناسبة وتضخيمها باستمرار تبقى ناقصة ما دامت أغلبية من يحملون شهادات عليا، لا يجدون مدخلا للحياة العملية، التي تضمن للفرد الكرامة، وتمكنه من تحقيق حراك اجتماعي، وبالتالي فإن مثل هذه المشاريع التنموية التي يقع تضخيمها، إنما تعكس نوعاً من الفشل في تحقيق أهم أهداف وغايات التنمية. وهو حصول المتخرج على فرصة عمل كريمة. وبالتالي يمكن الحديث عن فشل لكثير من برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب. لقد تفاقمت إشكالية بطالة حاملي الشهادات في المجتمع اليمني في النصف الثاني من التسعينيات سواء بسبب سياسات ما عرف بالإصلاحات الهيكلية، أو بسبب السياسات الإجرائية – والارتجالية في أغلب الحالات – التي صاحبت هذه السياسات، والتي تتهم بكونها لم تؤت أكلها بسبب إهمالها للجانب الإنساني. وتزداد حدة هذه الإشكالية سنويا مع تزايد أعداد المتخرجين من الجامعات، دونما التزام واضح من قبل الجهات المهتمة بعملية تشغيل وتوظيف المتخرجين. كما تزداد الأمور سوءاً في ظل عدم وضوح دور القطاع الخاص في هذا المجال. والاتجاه نحو تقليص الوظائف الحكومية، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية، وعدم مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل، وتدني المستوى التعليمي لبعض المتخرجين وفي بعض التخصصات، وتخلف – بل وغياب – برامج التدريب، وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة. وعليه فإن إشكالية بطالة حاملي الشهادات في المجتمع اليمني، إذا ما واصلت الاستمرار في معدلاتها الحالية المرتفعة، وضمن بيئة التحولات والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، فقد تتحول من إشكالية مزمنة ملازمة لسوق العمل، إلى شرارة ستعرض البلاد لهزات اجتماعية واقتصادية دائمة، وغير محمودة العواقب.

-قائمة بأهم المراجع:

1- رجب عليوه ومحمد عزب، بطالة المتعلمين في مصر: الأسباب وسبل المواجهة في ضوء بعض التجارب العالمية، التربية المعاصرة، العدد 75، السنة 24، رابطة التربية الحديثة، مصر، فبراير 2007، ص 78.
2- الغالي احرشاو واحمد الزاهر، البحث عن الشغل ومواجهة البطالة لدى خريجي الجامعة، التكوين الجامعي والاندماج السوسيو مهني، مركز الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، 2001، ص 29.
3- رجب عليوه ومحمد عزب، مرجع سابق، ص 78.
4- الغالي احرشاو واحمد الزاهر، مرجع سابق، ص32.
5- عبد الرحمن المالكي، الاندماج والإدماج: مستويات الدلالة السوسيولوجية، التكوين الجامعي والاندماج السوسيو مهني، مركز الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، 2001، ص 4.
6- بلقاسم بن سالم، الجامعة وسوق العمل، الجامعة والتحولات الاجتماعية,مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (CERES) الجامعة التونسية، عدد 3، تونس، 1992، ص 70.
7- بلقاسم بن سالم، مرجع سابق، ص 71.
8- عبد الرحمن المالكي، مرجع سابق. ص 26.
9- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، مراحله - أنواعه المختلفة، الإصدار السابع، صنعاء، 2009، ص 68.
10- مصطفى محسن، الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري، رؤية سوسيولوجية نقدية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص 19.
11- عبد الرحمن المالكي، مرجع سابق، ص 5.
12- الاسكوا، Development Report 2001 Forum on Inclusion ، Justice and Poverty Reduction.
13- prepared for the World (2) of Development Studies Bulletin E/ESCWA/SDD/2009.
14- عبد الرحمن المالكي، مرجع سابق، ص 5.
15- A. Jellab ،La mission locale ،Quelle socialization pour quelle insertion? En Les cahiers internationaux de sociologie ،Vol ،CII,1997.
16- عبد الرحمن المالكي مرجع سابق، ص 24- 25.
17- عبد السلام فراعي، التكوين الجامعي وفرص الشغل: أية ملاءمة؟، التكوين الجامعي والاندماج السوسيو مهني، مركز الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، 2001، ص 97.
18- جامعة الاحقاف، رؤية مستقبلية لتدعيم مخرجات التعليم العالي وسُبل تحقيق الموائمة مع متطلبات سوق العمل، المؤتمر الثاني للتعليم العالي، صنعاء، 2007، ص 2.
19- علي افرفار والحاج غنيمي، التكوين والطموح، التكوين الجامعي والاندماج السوسيو مهني، مركز الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، 2001، ص 108.
20- الغالي احرشاو واحمد الزاهر، مرجع سابق، ص31.
21- بلقاسم بن سالم، مرجع سابق، ص 70.
22- عبد السلام فراعي، مرجع سابق، ص 102.
23- خلدون النقيب، ملاحظات حول التعليم العالي والتنمية في البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد 2، نوفمبر - ديسمبر 1980، ص 14.
24- عبد السلام فراعي، مرجع سابق، ص 59.
25- عدنان مصطفى، مسألة الجامعات العربية: منظور القبور الحية، مجلة " عالم الفكر"، المجلد 24، العددان 1 و 2، يوليو- سبتمبر,وأكتوبر- ديسمبر 1995، ص ص 15-34.
26- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، مراحله - أنواعه المختلفة، الإصدار السادس، 2008. ص 15.
27- عبد السلام فراعي، مرجع سابق، ص 59.
28- عبد الله بوبطانة، تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال، مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 2001.
29- El,Hrras et autres ،Jeunesse et Stratégies ،Publications de la Estudiantine Marocaine ،Rabat Série ،Faculté des Letters et sciences Humaines ،Essais études n:14-1995.
30- أحمد نجيب الشابي، أزمة التشغيل وبطالة خريجي التعليم العالي في تونس، تونس، 2004. ص ص 3-5.

31- عبد الستار السحباني، مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل: الترابط بين التقييم الخارجي والإصلاح الجامعي لتطوير المخرجات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2007، ص ص 5-10.
32- الغالي احرشاو واحمد الزاهر، مرجع سابق، ص30.
33- بلقاسم بن سالم، مرجع سابق، ص 71- 72.
34- مصطفى محسن، مرجع سابق، ص 55.
35- محمد جسوس: حوار حول أزمة نظام التعليم في المغرب، (مقابلة)، مجلة عالم التربية، العدد الأول، شتاء 1996، ص21.
36- مصطفى محسن، مرجع سابق، ص ص 19-55.
37- علي احمد السقاف، بطالة الشباب: الأسباب والمعالجات، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل " بطالة الشباب المشاكل والحلول، المنعقدة في جامعة عدن 2 أغسطس 2007، ص 11.
38- حمود شرف الدين، محددات اختيار الطالب للتخصص الجامعي، دراسة سوسيولوجية ميدانية على طلبة جامعة تعز، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عدن، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، المجلد 10، العدد 21، يوليو – ديسمبر 2007.
39- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مرجع سابق، 2009، ص 53-68.
40- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، 2009، ص 124.
41- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مرجع سابق، 2008، ص 103.
42- محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد 2، 2004.
43- الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي للأعوام 2004 – 2009.
44- وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، الديوان العام، إحصائيات طلبات التوظيف للأعوام 2006- 2010.